المركز الجامعي نور البشير – البيض –

معهد الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: قانون إداري

الموسومة بـــ:

مفهوم الديمقراطية التشاركية ونطاق تجسيدها على ضوء التعديل الدستوري 2020

من إعداد الطالبين:

– جوادي مولود

– سماحي جواد

تحت إشراف الدكتور:

– بن حيدة محمد

أمام أعضاء لجنة المناقشة:

د. حاجي فتحي	**أستاذ محاضر"ب"**	**المركز الجامعي– البيض**	**رئيـــــــسا**
د. بن حيدة محمد	**أستاذ محاضر"أ"**	**المركز الجامعي – البيض**	**مشرفا مقررا**
د. ميهوب يوسف	**أستاذ محاضر"أ"**	**المركز الجامعي– البيض**	**ممتـــــــحنا**

الموسم الجامعي: 2022–2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بادئ الامر نشكر الله الذي منحنا القوة و أعاننا عل إتمام هذا العمل المتواضع

نشكر كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث وقدم لنا يد المسلاعدة ونخص با لذكر الدكتور بن حيدة محمد، بإشراف على هذا العمل ونصائحه و توجيهاته كما نتقدم بجزيل الشكر و التقدير الى كل الأساتذة الذين أناروا لنا سبيل المعرفة ي مشوارنا الدراسي

الى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد في إ نجاز هذا العمل المتواضع .

الإهـــداء

أهدي ثمرة نجاحي وخلاصة جهدي العلمي الى مثال الصبر والأمان التي أضاءت درب حياتي وكانت دافعي الى النجاح و المثابرة "أمي الغالية " أطال الله في عمرها .

الى أغلى شخص على قلبي قدوتي ومثلي الأعلى الذي يتمنى لي دوما النجاح والعلاء الذي منه استمد قوتي "أبي الغالي"حفظه الله إلى من ساروا معي درب الأيام وكانوا لي مصدر الدعم و القوة إخوتي و اخواتي والى كل أصدقائي .

الى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي أرجو من الله العظيم أن يتقبل مني هذا العمل المتواضع .

جوادي مولود

الإهـــــداء

إلى الوالدين حبا وتقديرا وعرفانا

سماحي جواد

مقدمـــــة

مقدمة:

في ظل التعديل الدستوري، تتعدد آليات الديمقراطية التشاركية التي تعمل على تعزيز المشاركة المجتمعية وتعزيز التفاعل بين المواطنين والحكومة. تعتبر الديمقراطية التشاركية نموذجًا حديثًا للحوكمة يضع التركيز على مشاركة المواطنين في صنع القرار وإدارة الشؤون العامة.

تعتبر آليات الديمقراطية التشاركية أدوات فعالة لتعزيز المساواة وتعزيز المشاركة المدنية في صنع القرارات الهامة التي تؤثر على حياة الناس. تعمل هذه الآليات على تعزيز الشفافية وبناء الثقة بين المواطنين والحكومة، وتوفير فرصة للمواطنين للتعبير عن آرائهم والمساهمة في صياغة السياسات العامة.

تعد الجزائر من بين الدول التي تولي اهتمامًا كبيرًا بتعزيز الديمقراطية التشاركية، حيث تضمنت الدستور الجزائري العديد من الآليات التي تعزز مشاركة المواطنين في صنع القرارات العامة. وفي إطار التعديل الدستوري، يتم تعزيز هذه الآليات وتوسيع نطاقها لتشمل فئات واسعة من المواطنين وتعكس تطلعات المجتمع المتغير.

تشمل آليات الديمقراطية التشاركية في الجزائر، على سبيل المثال، التشاور العام حول القرارات الحكومية الرئيسية، وإنشاء هيئات ولجان استشارية تمثل مختلف القطاعات والمصالح، وتشجيع المشاركة المجتمعية في عملية وضع السياسات والبرامج العامة. تهدف هذه الآليات إلى تعزيز الشفافية والشمولية في صنع القرارات وتوفير فرصة للمواطنين للتعبير عن آرائهم والمساهمة في الإصلاحات والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

أهمية الموضوع:

يوفر التعديل الدستوري فرصة لتطوير النظام الديمقراطي في البلد، من خلال تعزيز آليات الديمقراطية التشاركية. يساهم ذلك في تحسين عملية صنع القرار وتوسيع نطاق المشاركة السياسية والمجتمعية، مما يعزز استقرار النظام وتشجيع المشاركة الفعّالة للمواطنين.

من خلاله تعمل آليات الديمقراطية التشاركية على تعزيز مستوى الشفافية والمساءلة في صنع القرار. من خلال فتح المجال للمشاركة العامة وتوفير المعلومات والمشاورات العامة، يتم تعزيز ثقافة الشفافية وتحقيق مساءلة أكبر للسلطة الحاكمة، مما يقلل من فرص الفساد ويزيد من الثقة في النظام السياسي.

تساهم آليات الديمقراطية التشاركية في تعزيز التواصل والتفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني والمواطنين. يتم تشجيع المشاركة الفعّالة والمشاورات المستدامة، مما يسهم في تحقيق توافق أوسع وفهم مشترك للتحديات والمشكلات التي يواجهها البلد، وبالتالي، يتم تحسين صياغة السياسات وتنفيذها.

يعزز التعديل الدستوري وجودية النظام السياسي وشرعية الحكم. عن طريق إشراك المواطنين في صنع القرار وتحديد مسار البلد.

أهداف الموضوع:

تحاول الدراسة تحقيق جملة من الأهداف نوجزها في العناصر التالية:

1- دراسة وتحليل آليات الديمقراطية التشاركية التي تم تضمينها في التعديل الدستوري في الجزائر.

2-تحديد التحديات والعقبات التي تعوق تنفيذ آليات الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

3-تحليل أثر التعديل الدستوري على مشاركة المواطنين وتعزيز دورهم في صنع القرار والحوكمة.

أسباب إختيار الموضوع:

تتجلى أسباب أختيار الموضوع في أن عملية هامة في الحكومة، حيث يتم تحديث الأنظمة والقوانين الأساسية للبلد، وبالنظر إلى أهمية الديمقراطية والمشاركة السياسية، فإن استكشاف كيفية تعزيز الديمقراطية التشاركية في عملية التعديل الدستوري يعكس الاهتمام بتحقيق مشاركة أوسع للمواطنين في صنع القرارات الهامة.

يشير تعديل الدستور إلى تحولات سياسية هامة في الدولة، قد تكون تحولات ديمقراطية أو نحو نظام سياسي أكثر شمولًا وشفافية. في هذا السياق، يعتبر استكشاف آليات الديمقراطية التشاركية في التعديل الدستوري فرصة لفهم كيف يمكن تعزيز المشاركة الشعبية في هذه التحولات السياسية.

الاهتمام بالديمقراطية التشاركية تعتبر نموذجًا يهدف إلى تحقيق توازن أفضل بين الحكومة والمواطنين، وتعزيز مشاركتهم في صنع القرارات. اهتمام الباحث بالديمقراطية التشاركية يعكس رغبته في دراسة آليات وأساليب يمكن أن تدعم هذا النموذج وتعزز مشاركة المواطنين في الحكم.

يواجه العالم اليوم تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة، تجعل الديمقراطية التشاركية آلية وطريقة مثلى للتعامل مع هذه التحديات.

الاشكالية:

كيف كرس المؤسس الدستوري الديمقراطية التشاركية ؟ وما هي الأليات التي رصدها لضمان ممارستها على ضوء التعديل الدستوري 2020؟

المنهج المعتمد:

لقد كانت ضرورة الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة لهذا البحث تقتضي استخدام المنهج التحليلي في كل مراحل الدراسة خطة الدراسة لقد تمت معالجة الموضوع وفقا للخطة التالية :

الخطة:

تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهمي للديمقراطية التشاركية على ضوء الدستور الجزائري 2020 مقسم إلى المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية والمبحث الثاني: الديمقراطية التشاركية في ظل الدساتير الجزائرية.

أما الفصل الثاني بعنوان: نطاق وآليات تجسيد الديمقراطية التشاركية على ضوء التعديل الدستوررري 2020 ويقسم إلى: المبحث الأول : نطاق ممارسة الديمقراطية التشاركية: المبحث الثاني: آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهمي للديمقراطية التشاركية

على ضوء الدستوري 2020

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية.

تعتبر الديمقراطية التشاركية فكرة جديدة نسبيًا في تسسيير الشان المحلي، لكنها اكتسبت قوة دفع في السنوات الأخيرة كإجابة قابلة للتطبيق على المشكلات التي تواجهها الديمقراطيات الحديثة. يهتم هذا المفهوم بتمكين الأفراد من المشاركة بنشاط في صنع القرار وصياغة السياسات التي تؤثر على حياتهم، وتأخذ هذه الفكرة عدة أشكال، لكنها دائمًا ما تتجذر في الاعتقاد بأن لكل شخص الحق في التعبير عن آرائه بشأن القضايا التي تؤثر عليه. نتيجة لذلك، سيغطي هذا الفصل المفهوم الأساسي للديمقراطية التشاركية مع التحقيق أيضًا في وجودها الرسمي في الدساتير الجزائرية.

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية.

تعد الديمقراطية التشاركية فكرة حكم جديدة نسبيًا في مجال الحكم ، لكنها اكتسبت مؤخرًا الاحترام كإجابة قابلة للتطبيق على العديد من القضايا التي تواجهها الديمقراطيات الحديثة،، وتتمحور هذه الديمقراطية حول تمكين الأفراد ليكون لهم دور فعال في صياغة السياسات والخيارات التي تؤثر على حياتهم ، مع ضمان حق كل فرد في التعبير عن آرائه في مثل هذه القضايا. تقوم هذه الديمقراطية على مبادئ مختلفة ، بما في ذلك المشاركة الفعالة ، والانفتاح والمساءلة ، والتركيز على التعليم وتمكين المواطن ، وغيرها من الأفكار التي كثيرا ما تناقش في الثقافات الصناعية.

ومن خلال هذا المبحث، سنتناول هذه المبادئ ونوضح مفهوم الديمقراطية التشاركية بشكل أكبر، وذلك لفهم أهميتها في بناء مجتمعات أكثر شمولًا وعدلاً، ولتحقيق الرفاهية العامة للجميع.

المطلب الأول: نشأة الديمقراطية التشاركية.

يتطرق هذا المطلب إلى مراحل نشأة الديمقراطية التشاركية، حيث يعرج على بدايات ظهورها في العصور القديمة، ثم في الدول العربية.

الفرع الأول: الديمقراطية التشاركية في العهد القديم.

إن الحديث عن مصطلح الديمقراطية يستوجب العودة إلى العصور القديمة وخاصة الحقبة اليونانية ،التي تعتبر منبع ظهور هذا المصطلح، حيث بدأت هذه الكلمة بالظهور ما بين القرنين الخامس والسادس قبل الميلاد[1]، حيث كان السكان في تلك الفترة يقومون بإجراء اجتماعات فيما بينهم لمناقشة مختلف الإشكالات التي شابت تلك الفترة ومحاولة الخروج بحلول لها خاصة في المجال السياسي.

كان السكان يتجمعون في مواعيد محددة، ولكن بشكل جماعي، دون تعيين مجموعة من الأشخاص لتمثيلهم في اتخاذ القرارات وإدارة الشؤون العامة[2].

كانت مدينة أثينا هي المركز الرئيسي للحركة الديمقراطية التي تميزت بإشراك المواطنين في صنع القرارات السياسية. وفي ذلك الوقت كان الحكم في أثينا يتم عن طريق الجمعية الشعبية، حيث كان لكل مواطن الحق في التصويت والمشاركة في صنع القرارات السياسية. وكانت هذه الجمعية تجتمع في الهيئة العامة للشعب في أكروبوليس أثينا. كانت الديمقراطية التشاركية في أثينا تتميز بالمشاركة المباشرة للمواطنين في صنع القرارات

---

[1] جمال محمد غيطاس، الديمقراطية الرقمية، القاهرة، نهضة مصر ،2006،ص 32.

[2] عطا البطحاني، الديمقراطية والانتخابات، تحديات أمام الأحزاب، الأيام29 جويلية 2008، القسم السياسي.

السياسية، حيث كانت الجمعية الشعبية هي التي تصوت على المسائل السياسية التي يقدمها المسؤولون الحكوميون والمواطنون. وكانت الديمقراطية التشاركية في أثينا تشمل جميع المواطنين من الطبقات الاجتماعية المختلفة، بما في ذلك الفلاحين والحرفيين والتجار والعمال. ويعتبر الديمقراطية التشاركية في العهد الإغريقي النموذج الأول للديمقراطية الحديثة، وقد أثر هذا النموذج على المفهوم الحديث للديمقراطية التشاركية وأدخل الكثير من الأفكار التي تم تطبيقها في العصر الحديث.

الفرع الثاني: الديمقراطية التشاركية في العصر الحديث.

في العصر الحديث، شهدت العديد من الدول تحولًا نحو الديمقراطية التشاركية، حيث يتم تفعيل دور المواطنين في صنع القرارات من خلال التصويت في الانتخابات والاستفتاءات، وتشكيل مجالس المشاركة المجتمعية، وتعزيز الحوار العام.

وتتميز الديمقراطية التشاركية في العصر الحديث بتعزيز المشاركة المدنية وتمكين المجتمع المدني، وتحفيز النقاش العام حول القضايا الحيوية. وتؤكد على أهمية تعزيز الشفافية والحوار البناء بين المواطنين والحكومات، وتحفيز الشراكة بينهما.

وتعتبر الثورة الإنجليزية لعام 1688 هي النقطة المحورية التي أدت إلى بداية انتشار وتطبيق مفهوم الديمقراطية، خاصة بعد تعزيز صلاحيات البرلمان في مواجهة الحكومة وإقرار الحقوق الأساسية للمواطنين بموجب إعلان الحقوق لعام 1688 .(Bill of Rights 1688) وتلتها الثورات الكبرى الواحدة تلو الأخرى، خاصة الثورتين الأمريكية والفرنسية. وجاءت هذه الثورات جميعًا بسبب التأثر بالنهضة الفلسفية التي قام بها مجموعة من المفكرين والفلاسفة

والتي اعتمدت على مفهوم "الحقوق الطبيعية"، والذي انتشر بشكل كبير في غرب أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، والذي يركز على مبدأين أساسيين[1]:

المبدأ الأول: يتعلق بالحالة الطبيعية: يحاول هذا المبدأ وقبل ظهور المجتمع السياسي إعطاء الأفراد مجموعة من الحقوق التي تعتبر لصيقة بالفرد و ذات صبغة عالمية كالحق في الحياة والتملك والرأي والمعتقد والفكر، وغيرها.

أما المبدأ الثاني: يتعلق بالعقد الاجتماعي: يقر هذا المبدأ فكرة تخلي الأفراد عن جانب من مضمون المبدأ الأول واستبداله بالدخول في الحالة السياسية، وهذا عن طريق إبرام عقد يقومون فيه بالتنازل عن مجموعة من حقوقهم التي كانوا يكتسبونها في الحالة الأولى إلى سلطة قوية وأعلى منهم درجة مقابل أن تحفظ لهم ما احتفظوا به لأنفسهم من حقوق[2].يجب التنويه إلى أن الدول الغربية كانت سباقة في تكريس الديمقراطية التشاركية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية نقطة بداية ملفتة في الستينيات من القرن الماضي، حيث منحت فرصة لفئات واسعة من المواطنين في طرح انشغالاتهم والمساهمة في صياغة القوانين التي تناسبهم والعمل على تحقيق مبدأ الشفافية، خاصة في القطاعات الاقتصادية والصناعية، عن طريق منح العمال فرصة المشاركة في صنع القرارات ومراقبة تنفيذها[3].

من ناحية أخرى، أكدت فرنسا من خلال تجاربها السابقة أن عنصر التشاور له فائدة كبيرة ودور فعال، وخاصة في المشاريع الكبرى التي تهدف إلى حل النزاعات، مثل مسألة

---

[1]محمد طهبدوي ، ليلى مرسي، مدخل في العلوم السياسية، الإسكندرية، منشاة المعارف2001،صص 80.71.

[2]المرجع السابق،صص 80.71.

[3]الأمين شريط، الديمقراطية التشاركية: الأسس والأفاق، مجلة الوسيط، الجزائر، العدد 02،2008،ص25.

خطوط القطار السريع في عام 1992. وبناءً على ذلك، تم التأكيد على مفهوم الديمقراطية التشاركية من خلال إصدار القانون المتعلق بالديمقراطية المحلية في 27 فبراير 2002، الذي أشار في الفصل الأول من الباب المتعلق بمشاركة المواطنين في الشؤون المحلية، بإنشاء مجالس الأحياء في المدن التي يتجاوز عدد سكانها 80،000 نسمة. وقد نجحت هذه المجالس في إيجاد حلول للصعوبات والمشاكل التي واجهت المشاريع الكبرى التي تعرضت لانتقادات شديدة عند إعلانها.

تم توسيع نطاق الديمقراطية التشاركية بشكل ملحوظ في أوروبا الغربية، وخاصة خلال مؤتمر الاتحاد الأوروبي حول الديمقراطية التشاركية الذي عقد في بروكسل في مارس 2004. حيث أكد المؤتمر على أن الديمقراطية التي تمارسها أوروبا في هذا الوقت تواجه أزمة كبيرة، وأن الحل الأمثل هو اعتماد الديمقراطية التشاركية كمحرك فعال لاستكمال الديمقراطية التمثيلية[1].

الفرع الثالث: الديمقراطية التشاركية في الدول العربية.

ظهرت فكرة الديمقراطية التشاركية خلال العصر اليوناني وانتشرت في الدول الغربية ووصلت في النهاية إلى الدول العربية. تهدف الديمقراطية التشاركية إلى إدارة الحكم بطريقة تشاركية بين المواطنين والحكومة، مما يشكل تحديًا للنظم السياسية القائمة في الدول العربية التي تعتمد على نموذج الحكم المركزي والشمولي.

[1] الأمين شريط، المرجع نفسه،ص 25 .

في السنوات الأخيرة، تم تقديم مفهوم الديمقراطية التشاركية في الدول العربية، ولا سيما بعد الثورات التي شهدها بعض الدول العربية في عام 2011، حيث طالب المحتجون بالحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية. وقد تم إطلاق مبادرات وحوارات وطنية في العديد من هذه الدول لتشجيع التعاون بين المواطنين والحكومات وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. وفي بعض هذه الدول، تم إدخال تعديلات دستورية وقانونية لتعزيز المشاركة المجتمعية وتحسين الإدارة العامة[1].

في تونس، تم إطلاق مبادرة "الحوار الوطني" عام 2013، بهدف تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار وتعزيز الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي. وبالمثل، في الأردن، تم إطلاق برنامج "تمكين المجتمع المدني" في عام 2016 لتمكين المواطنين والمجتمع المدني من المشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار والتأثير على سياسات الحكومة[2].

المطلب الثاني: تعريف الديمقراطية التشاركية.

نظرا لحداثة مفهوم الديمقراطية التشاركية من الناحية القانونية والغموض الذي يعتريه خصص هذا المطلب إلى الوقوف على أهم تعريفات هذا المفهوم سواء من الناحية اللغوية، أو من الناحية الاصطلاحية.

[1] حاتم الزين، الديمقراطية التشاركية في العالم العربي: مفاهيم وتطبيقات. صفحة 20-25.

[2] الديمقراطية التشاركية وتحدياتها في العالم العربي. محمد الحجي،صفحة 80-

الفرع الأول: المفهوم اللغوي للديمقراطية التشاركية.

الديمقراطية هي نظام حكم يتيح لجميع المواطنين المشاركة في اتخاذ القرارات وتمرير القوانين. وهي كلمة يونانية تتكون من "demos" أي "الناس"، و "kratos"أي "أن يكون قادرًا" أو "أن يحكم". استُخدم هذا المصطلح لأول مرة في اليونان القديمة، حيث كان يشير إلى نظام الحكم الذي يشمل جميع المواطنين. ومنذ ذلك الحين، تطورت مفاهيم الديمقراطية لتشمل مجموعة واسعة من الأنظمة والممارسات السياسية التي تهدف إلى تعزيز المشاركة الشعبية وتمثيل الناس في الحكومة وتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية[1].

أما في معجم العلوم السياسيةفقد عرفت على أنها "نظام سياسي يؤسس على مبدأين:

- السيادة ملك للشعب.
- السلطة تمثل إرادة أغلبية المواطنين دون صرف النظر كلية عن أفكار وأراء الأقلية.

فمن خلال هذا التعريف نستنتج أن الديمقراطية هو النظام السياسي الذي يعتمد على مبدأ المشاركة الحرة والمساواة في صنع القرارات الحكومية والسياسية، وتحقيق الشعب للسيادة الكاملة، وضمان حقوق الفرد وحرياته، والعدالة والمساواة في المجتمع. يتم تحقيق هذا النظام عادة من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة التي يختار فيها الناس مندوبيهم لتمثيلهم في الحكومة أو البرلمان.

[1] *Barber, B. (1984). Strong Democracy: Participatory Politics for a New Age. University of California Press.p85.*

الفرع الثاني: المدلول الاصطلاحي للديمقراطية التشاركية.

يمكن تتبع أصول الديمقراطية التشاركية إلى دعوة أرنولد كوفمان لـ "السياسات التشاركية"، والتي انبثقت من أفكار جون ديوي وإريت ميلز وبول جودمان. وأدرك كوفمان فوائد هذه السياسات، التي تشمل المساهمة في تطوير سلطة الفرد على المستويين الفكري والعملي. وهذا دفع النشطاء الديمقراطيين لتطوير مفهوم الديمقراطية التشاركية، وقدم أعضاء من منظمة "طلاب من أجل مجتمع ديمقراطي" أولى صياغاتها النظرية خلال مؤتمرهم في بورت هورون، ميتشيغان عام 1964. ومنذ ذلك الحين، بدأ النقاش حول الديمقراطية التشاركية في الزيادة سواء في الممارسة أو الأكاديميا[1].

الكتاب "المشاركة والنظرية الديمقراطية" لكارول باتيمان يعتبر أول محاولة لتنظير الديمقراطية التشاركية. استندت باتيمان إلى أفكار جان جاك روسو وجون ستيوارت ميل، وأكدت على التباين بين نظرية المشاركة والنظريات النخبوية والتعددية للديمقراطية. خلصت إلى أن المشاركة الفعلية التي يمكنها تحقيقها الديمقراطية التشاركية تسهم في تمكين المواطنين من تطوير ذاتهم[2].

كما يمكن تعريف الديمقراطية التشاركية على أنها هي شكل من أشكال صنع القرار الذي يجمع بين الديمقراطية المباشرة والنيابية. فهي تمنح المواطنين السلطة لإقرار مقترحات السياسة، في حين يكون المسؤولون السياسيون مسؤولين عن تنفيذها. بالإضافة إلى ذلك،

---

[1] *Hilmer, Jeffrey, "The State of Participatory Democratic Theory", New PoliticalScience, Vol. 32, No. 1, (2010), p. 45*

[2] *Hilmer, Jiffrey45.ص السابق المرجع نفس ،*

يمكن للمواطنين تقييم أداء المسؤولين السياسيين عن طريق مقارنة المقترحات التي قدموها مع السياسات التي تم تنفيذها. ويتحدد تأثير المواطنين على السياسات وتحديد الأولويات بناءً على مدى انخراطهم في هذه العملية[1].

ويعرف بعض الباحثين الديمقراطية التشاركية بأنها تستهدف تعزيز مشاركة المواطنين النشطة في عملية الحكم من خلال آليات متعددة تشمل المناقشات المباشرة في منتديات أصحاب المصلحة والاجتماعات العامة[2].

التعاريف السابقة تبيّن أن الديمقراطية التشاركية تتجاوز حدود الديمقراطية التمثيلية، وتمنح المواطنين فرصة متساوية لاتخاذ القرارات التي تصب في مصلحتهم، واقتراح الآراء لصنع السياسات العامة. بالإضافة إلى ذلك، تُحاسب الديمقراطية التشاركية المنتخبين وتراقب تنفيذ قراراتهم. كما يمكن للمواطنين المطالبة بحصيلة أعمال المنتخبين، مما يوسع نطاق تأثير الديمقراطية التشاركية إلى أبعد مدى.

الفرع الثالث: العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتمثيلية.

العلاقة بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية هي موضوع مثير للاهتمام ويثير الكثير منا لجدل في السياسة و الفلسفة السياسي يمكن تعريف الديمقراطية التمثيلية بأنها نظام سياسي يتم فيها ختيار ممثلين لتمثيلا لشعب في إدارة الحكومة وصنع القرارات

---

[1] *Aragone` s, Enriqueta, and Santiago Sa´nchez-Page´ s, "A theory of participatorydemocracy based on the real case of Porto Alegre", European Economic Review,Vol. 53, (2009), p.*65

[2] *Hayward, Bronwyn, "The greening of participatory democracy: A reconsideration oftheory", Environmental Politics", Vol. 4, No. 4, (1995), p.217.*

الحكومية، في حين تعرف الديمقراطية التشاركية بأنها نظام سياسي يعتمد على مشاركة المواطنين بشكل فاعل في صنع القرارات الحكومية[1].

إن العلاقة بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية تتمثل في أن كلا النظامين يهدفان إلى زيادة مشاركة المواطنين في صنع القرارات الحكومية، ولكن الفرق بينهما يتمثل في الطريقة التي يتم بها ذلك.

في الديمقراطية التمثيلية، يتم اختيار الممثلين من خلال الانتخابات، حيث يختار المواطنون ممثليهم في الحكومة من خلال الاقتراع. يتم تعيين الممثلين لاتخاذ القرارات الت يتمثل إرادة الناخبين، وهذايسمح للمواطنين بالمشاركة فيصنع القرارات الحكومية دون الحاجة إلى المشاركة المباشرة في العملية.

أمافي الديمقراطية التشاركية، فإن المواطنين يشاركون مباشرة في صنع القرارات الحكومية، سواء عن طريق المشاركة في مجالس الحكم المحلية أو المجالس الاستشارية أو من خلال الحوارات العامة والندوات والاجتماعات التي تعقد لتشكيل السياسات العامة.

هذ االنوع من الديمقراطية يهدف إلى توسيع مشاركة المواطنين في صنع القرارات الحكومية[1].

---

[1] *Dryzek, J. S. (2010). Foundations and frontiers of deliberative governance.Oxford University Press.*

يمكن القول إن الديمقراطية التمثيلية تركز على تفويض السلطة للممثلين، بينما تركز الديمقراطية التشاركية على تفويض السلطة للأفراد. في الديمقراطية التمثيلية، يتم تفويض السلطة لمجموعة صغيرة من الممثلين الذين يمثلون الشعب، في حين يتم في الديمقراطية التشاركية تفويض السلطة لجميع المواطنين.

يمكن القول أيضا الديمقراطية التمثيلية تركز على التوازن بين المصالح المختلفة والتوزيع العادل للموارد، بينما تركز الديمقراطية التشاركية على تطوير علاقات مباشرة ومشاركة الخبرات والمعرفة والثقافة بين المشاركين.

كما يمكن أن يساعد تطبيق الديمقراطية التشاركية في تعزيز الديمقراطية التمثيلية من خلال تعزيز المشاركة الشعبية وتوفير مزيد من الفرص للمواطنين للمشاركة في صنع القرارات الحكومية.

كما يؤدي التركيز على الديمقراطيةا لتشاركية دون التركيز على الديمقراطية التمثيلية إلى خطر إهم التحديات الهيكلية الأساسية والاحتياجات الحيوية للمجتمع، وبالتالي يؤدي إلى تقليل فاعلية الديمقراطية ككل.

[1]Mansbridge, J. (1999). Everyday talk in the deliberative system. In Studies in Public Opinion: Attitudes, Nonattitudes, Measurement Error, and Change (pp. 211–239). Princeton University Press

و يتطلب تنفيذ الديمقراطية التشاركية التركيز على بناء المجتمعات المدنية وتعزيز الثقة بين المشاركين، بينما يتطلب تطبيق الديمقراطية التمثيلية توفير قنوات مفتوحة لتمثيل المصالح وتحقيق التوازن بين المصالح المختلفة[1].

يمكن تحقيق الديمقراطية التشاركية من خلال التركيز على العمل الجماع الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأكاديمي، بينم ايمكن تحقيق الديمقراطية التمثيلية من خلال تحقيق التمثيل العادل والمتزن و الشفاف للمصالح المختلفة. و يمكن أن يعزز النهج المتعدد الأبعاد للديمقراطية الشفافية والمساءلة والتفاعل الديمقراطي الحقيقي، ويساعد في تعزيز الشرعية الديمقراطية وتعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات الديمقراطية.

المطلب الثالث: تكريس الديمقراطية التشاركية.

إن تكريس الديمقراطية التشاركية يمثل جانبًا حاسمًا من تعزيز حقوق المواطنين، ونتيجة لذلك، اعتنقت العديد من البلدان هذا النهج كوسيلة للسماح للمواطنين المطلعين بالمشاركة في عملية صنع القرار والمساهمة في إنشاء القوانين وصياغة السياسات العامة. ومع ذلك، هناك لا تزال عدة عوائق أمام تأسيس الديمقراطية التشاركية كمؤسسة رسمية. وسيتناول هذا المقال ثلاثة مجالات رئيسية، بما في ذلك إنشاء إطارات قانونية للمشاركة، وبناء مؤسسات تشاركية، وتمكين الفئات المهمشة من المشاركة[2].

---

[1] Warren, M. E. (2002). What should we expect from more democracy? A theory of transformative democracy.Political theory, 30(3), 338-367.

[2] الهادي، سمير (2016). "الديمقراطية المشاركة في الدول العربية: التحديات والآفاق." مجلة البحوث السياسية والقانونية، 6(2)، 157-186.

الفرع الأول: إنشاء الأطر القانونية للمشاركة.

الأطر القانونية ضرورية جدًا لجعل الديمقراطية التشاركية ممارسة متأصلة. فهي تساعد في وضع قواعد وأنظمة واضحة لإشراك المواطنين في عمليات صنع القرار. واحدة من الأطر القانونية المهمة لتعزيز الديمقراطية التشاركية هي قانون الحق في الحصول على المعلومات. يمنح هذا القانون المواطنين الحق في الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العامة، مما يمكنهم من مساءلة حكومتهم. تشمل الأطر القانونية الأخرى ميثاق المواطن، الذي يحدد خدمات ومسؤوليات الوكالات الحكومية، وقوانين حماية المبلغين، التي تحمي المبلغين عن الفساد أو المخالفات.

ومع ذلك، يواجه تطبيق هذه الأطر التشاركية تحديات. قد تفتقر بعض الحكومات إلى الإرادة السياسية لتنفيذ هذه القوانين، أو قد لا تكون لديها القدرة على القيام بذلك. بالإضافة إلى ذلك، قد لا يعرف المواطنون حقوقهم بموجب هذه القوانين، أو قد لا يمتلكون الموارد اللازمة للوصول إلى المعلومات التي يحتاجونها. لذلك، من المهم ضمان تنفيذ هذه الأطر القانونية وإنفاذها بشكل فعال[1].

[1]بوعيد، فتحية، وعبد الله الغديري (2016). "الديمقراطية المشاركة ودور المجتمع المدني في التنمية المحلية في تونس." مجلة الإدارة والاقتصاد، 7(2)، 1-20.

الفرع الثاني: بناء المؤسسات التشاركية.

المؤسسات التشاركية تلعب دوراً حاسماً في تأسيس الديمقراطية التشاركية المؤسسية، حيث تتيح للمواطنين المشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار ومحاسبة حكومتهم. ومن أمثلة هذه المؤسسات، الموازنة التشاركية، وتجمعات المواطنين، والمراجعات الاجتماعية. فالموازنة التشاركية تمنح المواطنين حق الإدلاء بآرائهم في كيفية إنفاق الأموال العامة، بينما تجمعات المواطنين تجمع بين مجموعات متنوعة من المواطنين لمناقشة القضايا السياسية الهامة وتقديم توصيات للحكومة. والمراجعات الاجتماعية، بدورها، تعد أداة للمواطنين لمراقبة أداء برامج الحكومة ومحاسبة المسؤولين عن أفعالهم[1].

ومع ذلك، قد يكون من الصعب بناء مؤسسات تشاركية. وهذا يتطلب التزاما قويا من المسؤولين الحكوميين لدعم هذه المؤسسات ، فضلا عن الموارد لدعمها. كما يتطلب إشراك منظمات المجتمع المدني وجماعات المجتمع لضمان سماع أصوات الفئات المهمشة.

الفرع الثالث: تمكين المجموعات المهمشة من المشاركة.

تمكين الفئات المهمشة هو جانب أساسي في إرساء الديمقراطية التشاركية المؤسسية. وغالبًا ما تواجه هذه المجموعات عقباتٍ في مشاركتهم، مثل التمييز، وعدم الحصول على الموارد، والسلطة السياسية المحدودة. وتعد النساء والشعوب الأصلية وذوي الإعاقة من الفئات المهمشة كأمثلة. ومن أجل تمكين هذه المجموعات، من المهم توفير الأدوات والموارد

[1]S. A. Sheetal and S. Y. Sahni. (2015). "Role of Participatory Democracy in Sustainable Development: An AnalyticalStudy." Indian Journal of Public Administration, 61(1), 140-150.

التي يحتاجونها للمشاركة في عمليات صنع القرار. ويشمل ذلك بناء قدراتهم للتواصل مع المسؤولين الحكوميين والمساهمين الآخرين، وتوفير الوصول إلى المعلومات والموارد. كما يتطلب ذلك إنشاء بيئة آمنة وشاملة تسمح لهم بالتعبير عن مخاوفهم وآرائهم دون الخوف من التعرض للانتقام[1].

ومع ذلك ، من الصعب تمكين الفئات المهمشة من المشاركة. قد تواجه هذه المجموعات مقاومة من أولئك الموجودين في السلطة الذين يترددون في التنازل عن السيطرة. وقد يفتقرون أيضًا إلى الموارد والقدرات للمشاركة بفعالية في عمليات صنع القرار. لذلك، من المهم العمل بشكل وثيق.

المبحث الثاني: الديمقراطية التشاركية في ظل الدساتير الجزائرية.

بعد الاستقلال مباشرة استمرت الإدارة الجزائرية على العمل بالتشريع الفرنسي باستثناء ما يتعارض مع فكرة الاستقلال والسيادة الوطنية وذلك تطبيقا للقانون الصادر في 31 ديسمبر 1962 حيث بقي هذا السريان إلى غاية صدور أول دستور للجزائر سنة 1963 مرة الحق في المشاركة وبعدها صدر الميثاق الوطني بتاريخ 05جويلية ،1976كمرجع أساسي لتأويل أحكام الدستور 1976ويعتبر المثل الأعلى لسياسة الدولة والمصدر الأساسي لقوانينها حيث كرس اشتراكية الاتجاه السياسي.

[1]بوراي دليلة، الديمقراطية التشاركية ومجالاتها الممتازة)البيئةو التعمير،(مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: الجماعات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، .21

المطلب الأول: الديمقراطية التشاركة في ظل الأحادية الحزبية

بعد الحصول على الاستقلال ومواجهة الفراغ التشريعي، اعتمدت الجزائر التشريع الفرنسي، مع استثناءات لمواءمة مبادئها وأعرافها. وذلك بسبب عدم قدرة الدولة الجزائرية الشابة على إنشاء قانون جديد في فترة قصيرة. تطبيق قانون 31 ديسمبر 1962 يعكس هذا النهج[1]. وقد مرت على الجزائر العديد من الدساتير منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وقسمت هذه الدساتير إلى نوعين دساتير كانت تتبنى نظام الأحادية الحزبية ودساتير تتبنى نظام التعددية الحزبية.

الفرع الأول: تكريس الديمقراطية التشاركية في دستور 1963

على الرغم من أن الجزائر هنا كانت تتبنى نظام الأحادية الحزبية إلا أن هذا الدستور لم يخلو من النص على مبدأ المشاركة في نصوصه حيث كرسه بصفة نسبية .

من بين مظاهر هذا التكريس يمكن ذكر ما يلي :

- ✓ ما جاء في الفقرة التاسعة من ديباجته والتي نصت على " ...التعجيل بترقية المرأة قصد إشراكها في تدبير الشؤون العمومية[2]"

[1] قانون 62-157مؤرخ في 31ديسمبر 1962،يتضمن سريان التشريع الفرنسي النافذ إلى غاية 31ديسمبر 1962إلا ما يتعارض مع السيادة الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجازئرية، عدد 02صادربتاريخ 11جانفي 1963،ملغى بالأمر رقم 73-29مؤرخ في 05 جويلية 1973،الجريدة الرسمية للجمهورية الجازئرية، العدد 62صادر في 03أوت1973.

[2] دستور 1963،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 66،الصادرفي 10ديسمبر 1963 .

- ✓ ما جاء في نص المادة التاسعة عشر حيث نصت على أحقية المواطن الجزائري وحريته في إنشاء الجمعيات وفي الاجتماع وفي الإعلام[1]"
- ✓ ما ورد في نص المادة عشرين والتي اعترفت بحق المواطنين في إشراكهم في صنع القرار الإداري مع اكتفائها بالمشاركة في إطار علاقات العمل إذ أقرت بأن" الحق النقابي وحق الإضراب ومشاركة العمال في تدبير المؤسسات معترف بها جميعا، وتمارس هذه الحقوق في نطاق القانون[2]"

إن قراءة دستور 1963 و دراسة ديباجته ومواده تؤكد بأنه أول دستور جزائري قام بتكريس بعض مقتضيات مبدأ المشاركة ومنح الحق للمواطنين في صنع القرار ومع ذلك فإن هذا الدستور جاء قاصرا وهو أمر يفسر إلى حد بعيد بما تبنته الدولة الجزائرية من نهج اشتراكي وأحادية حزبية.

الفرع الثاني: تكريس الديمقراطية التشاركية في دستور 1976.

بإعتبار أنّ الميثاق الوطني الصادر في 05 جويلية 1976 سابق على صدور دستور 1976[3]، ينبغي الإشارة أولا إلى أحكام هذا الميثاق التي تضمنت تكريسًا للديمقراطية التشاركية والتي تظهر جليًا من خلال الفقرةالعاشرة من مقدمته بحيث تقرّ بما يأتي: "إنّ

[1]أنظر المادة 19من دستور 1963. بخصوص الحقفي الإعلام المكرس كحرية دستورية مضمونة لجميع المواطنين

[2]أنظر المادة 20مند ستور 1963.

[3]صامت أمنة،" تأثير النظام السياسي على طرق وضع الدساتير"، مداخلة ألي تقي إطار الملتقى الدولي التعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الدولية الراهنة حالة الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،18.19، ديسمبر 2012، ص12.

الميثاق يمثل بدون شك مساهمة جديدة في التحرّر الكامل للشعب الجازئري ويعبّر في آن واحد عن تطلعاته العميقة وإاردته الجبّارة"[1].

عدّل الميثاق الوطني سنة 1986 ليكرّس مسألة المشاركة السياسية من خلال نصه على مشاركة الجماهير الشعبية (العمّال، الفلاحين، الجنود، الشباب، العناصر الوطنية والثورية)، في تسيير شؤون الدولة من خلال المجالس المنتخبة[2].

إنّ دستور 1976 لم يختلف كثيرا عن دستور 1963 كون أنّ كلاهما يرتك ازن على مبدأ الحزب الواحد[3]، وإن كان هناك إختلاف فهو طفيف يظهر من خلال توسيع الديمق ارطية التشاركية في دستور1976، حيث أقرّ بحق المشاركة في ديباجته وفي عدة مواد منه

فبالنسبة لديباجته فتقر الفقرة الرابعة منه على ما يأتي: "مشاركة الجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العمومية وذلك في جميع الميادين من أجل توسيع جبهة نضاله وتعزيز مسيرته نحو الرّقي الاقتصادي والثقافي"25. كما دعّمت بعض مواد الدستور مبدأ المشاركة من بينها المادة 72 في الفقرة الثانية منها التي تنص على ما يأتي: "إنّ المساهمة النشيطة للشعب في التشييد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وفي تسيير الإدارة ومراقبة الدّولة هي ضرورة تفرضها الثورة".

---

[1] الميثاق الوطني الجزائر لسنة 1976، مرجع سابق.

[2] دريس نبيل، المشاركة السياسية في الجزائر –دراسة حالة الانتخابات المحلية 2007/11/82، أطروحة لنيل شهادة الدكتواره في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية الإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة ،الجزائر، 2009، ص.841.

[3] _أنظر في هذه النقطة غزلان سليمة، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، رسالة لنيل شهادة الدكتواره في الحقوق، فرع: القانون العام ،كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر ،2010، ص22.

أما والمادة 55 التي تنص على أنّ حرية التعبير والتجمّع مضمونة شرط أن لا تتعارض مع الثورة بالإضافة، إلى المادة 56 التّي تنص على أنّ حرية الجمعيات معترف بها ويتم تطبيقها في إطار القانون.

كما نصت المادة06 على ما يأتي: "حق الانخارط في النقابة معترف به لجميع العمّال و يمارس في إطار القانون."

إنّ الحق النقابي يسمح بتكريس الحريات الأساسية في عالم الشغل وتعزيز أسس الحوار وتنظيم مشاركة النقابة في المؤسسة والحث على التمثيل الديمقراطي للمتعاملين الاجتماعين أما بالنسبة لنص المادة81 من دستور 1976 فهي تدعوا المرأة للمشاركة في جميع الميادينإلىجانب الرجل و من بينها الميدان السياسي ، ممّا يعني المساواة بين الرجل والمرأة في كلالمجالات من بينها مجال المشاركة في مختلف ميادين الحياة.

أخيرا بعد استقراءنا لأحكام دستور 1976 نستشف أنّه قد شهد خطوة هامة في مجالمشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم خاصة الجانب المتعلق بتنظيم بعض الحقوق التي تعنيعلاقة الإدارة بالمواطن، والتي على إثره صدر مرسوم لينظم العلاقة بين الإدارة والمواطن في سنة 11988، والذي استتبعه بعد بضعة أشهر التعديل الثالث لدستور 1976 الّذي تم بواسطة إستفتاء 30 نوفمبر 1988 وقد تمّ هذا التعديل بموجب المادة111 فقرة 14 التي تقضي باللجوء لاستفتاء الشعب، والذي جاء بعد أحداث 50 أكتوبر 1988، التي تعد محطة حاسمة في تاريخ الجزائر.

[1]قانون رقم 09-31، المؤرخ في 4 ديسمبر 1990،يتعلقب الجمعيات،ج.ر.ج.ج،عدد53،الصادرفي 5ديسمبر199(ملغى)

المطلب الثاني: الديمقراطية التشاركية في ظل التعددية الحزبية.

تعدّ أحداث أكتوبر 1988 التي تجاوزتها الجزائر سببًا في الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية، حيث تم تجسيد التعددية الحزبية بصدور دستور ثالث للدولة الجزائرية في سنة 1989، وبموجب هذا الأخير تمّ التكريس الفعلي لمبدأ المشاركة، ولم تمضي على دستور1989، إلاّ 7 سنوات ليتم تعديله بموجب دستور 1996، الّذي بدوره عدّل مرّتين في سنة2002 وسنة 2008، فدستور 1996عرف نقلة نوعية في تكريس الديمق ارطية التشاركية.

الفرع الأوّل: تكريس الديمقراطية التشاركية في دستور 1989

جاء هذا الدستور بعد الاستفتاء الذي أقيم في 23فيفري 1989، حيث قام بتغيير جذري وكبير في النظام الجزائري، إذ انتقلت الجزائر على إثره من نظام الأحادية الحزبية إلى نظام التعددية الحزبية، وهو ما يعد خطوة كبيرة نحو تكريس الديمق ارطية التشاركية[1].

تعد هذه الفترة نقطة تحول كبيرة إذ عكست رغبة المشرع الجزائري في إصلاح المنظومة الإدارية ،فنجده أكد بصورة واضحة على مبدأ المشاركة خاصة على المستوى المحلي عن طريق الجماعات الإقليمية كأسلوب للتنظيم الإداري ومشاركة المواطنين[2]، وتمهد

---

[1]زريق نفيسة، عملية ترسيخ الديمقراطية في الجزائر واشكالية النظام الدولاتي : المشكلات والأفاق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: تنظيمات سياسية وادارية، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009،ص 41 .

[2]غزلان سليمة، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في الحقوق، فرع قانون عام، كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010،صص 124.123 .

الفقرة الثامنة من ديباجة دستور 1989 لبداية تكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية في الجزائر حيث نصت على "إن الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوما فيسبيل الحرية والديمقراطية، ويعتزم إن يبني بهذا الدستور مؤسسات دستورية، أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، وضمان الحرية لكل فرد[1]."

من جهة أخرى نصت المادة السادسة عشر من نفس الدستور على مبدأ المشاركة بقولها "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية[2]."

من خلال ما سبق نخلص إلى القول أنّ دستور 1989 هو أوّل دستور كرّس التعددية الحزبية ووضع حدًا للاحتكار السياسي المبني على فكرة الحزب الواحد وتمكّنه ،من القضاء على كل أشكال الإستبداد، كما يعتبر أوّل دستور يقرّ بتعددية التنظيم والتعبير في إطار المجتمع المدني[3]، وإنّ تكريس التعددية الحزبية ساهم بشكل كبير في ظهور وتطوّر مختلف مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب والجمعيات والنقابات المهنية والذي يعدّ أحد

[1]دستور 1989،صادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم89-18،مؤرخ في 28فيفري 1989، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 09،صادر بتاريخ 01مارس 1989.

[2]دستور 1989،المرجع نفسه .

[3]العربي العربي،" التجربة الديمقراطية في الجزائر بين التعديلات الدستورية ورهانات المستقبل"، مداخلة ألقي تفي إطار الملتقى الدول يحولال تعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الدولية الراهنة حالة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 19.18 ديسمبر 2012،ص.21 .

المظاهر الأساسية للديمقراطية ، ويعتبر كوسيط بين الفرد والدولة بصفة عامة والإدارة بصفة خاصة.

الفرع الثاني: تكريس الديمقراطية التشاركية على ضوء التعديلات الدستوري.

أولا: تكريس الديمقراطية التشاركية على ضوء التعديل الدستوري 1996.

تم إجراء تعديل دستوري في عام 1996 في الجزائر، والذي قام بتعزيز الديمقراطية التشاركية في البلاد. ويشير المفهوم إلى المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في صنع القرارات السياسية وإدارة الشأن العام.

وفي إطار التعديل الدستوري لعام 1996، تم إدخال عدة تعديلات جديدة تهدف إلى تعزيز المشاركة الديمقراطية في الحياة السياسية، والتي تمت في ضوء الأحداث السياسية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة. وأبرز هذه التعديلات كان إنشاء مجلس الأمة، الذي يتكون من ممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، والذي يعتبر الهيئة التشريعية العليا في البلاد.

وتتضمن التعديلات الأخرى التي تم إجراؤها في التعديل الدستوري لعام 1996، توسيع نطاق الحريات الفردية والحقوق السياسية، بما في ذلك حق التجمع وحرية التعبير، وتوسيع الحق في الانتخاب والمشاركة في العملية الديمقراطية.

وقد أثبتت هذه التعديلات نجاحها في تعزيز الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وخلق مساحة أوسع للمشاركة السياسية للمجتمع المدني. كما ساعدت في توسيع مشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية وفي تحديد مصير البلاد[1].

ثانيا: تكريس الديمقراطية التشاركية على ضوء التعديل الدستوري 2008.

يشكل التعديل الدستوري الجزائري لعام 2008 مرحلة مهمة في تاريخ الديمقراطية في الجزائر، حيث تم تدشين نموذج جديد من الديمقراطية التشاركية. وقد تضمن التعديل الدستوري تعزيز الحقوق والحريات الفردية والجماعية والتأكيد على دور المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد[2].

تضمن التعديل الدستوري إعطاء المجتمع المدني دوراً أكبر في صنع القرار والمشاركة في عملية صياغة السياسات العامة، وذلك من خلال تنظيم الاستفتاء الشعبي والاستشارات الشعبية والحوارات الوطنية. وقد تم تأكيد أيضاً على دور المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتم تضمين قانون الانتخابات الذي يسمح للنساء بالمشاركة بشكل كامل في الانتخابات البرلمانية والبلدية[3].

[1]يوسف عبد الوهاب. الديمقراطية التشاركية في التعديل الدستوري الجزائري لعام 1996. مجلة العلوم السياسية

[2]حمودة، عبدالعزيز. "التعديل الدستوري الجزائر يلعام 2008: مقاربة تحليلية". مجلة العلوم السياسية، المجلد 33،العدد 2، 2010،صفحات 135-156.

[3]الناصر محمد. "تحليل تعديل الدستور الجزائري عام 2008 وأثره على لحريات العامة والمدنية". مجلة القانون والعلوم الإنسانية، المجلد 4،العدد 8، 2017، صفحات 157-172.

ثالثا: تكريس الديمقراطية التشاركية على ضوء التعديل الدستوري 2016

يعد التعديل الدستوري الجزائري لعام 2016 مرحلة هامة في تطوير الديمقراطية التشاركية في الجزائر، حيث تم تمكين المجتمع المدني من المشاركة بشكل أكبر في صنع القرارات السياسية وتعزيز دور المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

تضمن التعديل الدستوري توسيع نطاق الديمقراطية وتقديم ضمانات أكبر للحريات العامة والحقوق الإنسانية، حيث تم إدخال تعديلات على المواد المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وحرية التعبير وحرية الصحافة. كما تم تعزيز دور المجتمع المدني في عملية صنع القرار وتعزيز الشفافية في العملية السياسية[1].

بالإضافة إلى ذلك، تم تضمين قانون الانتخابات الذي يسمح للنساء بالمشاركة بشكل كامل في الانتخابات البرلمانية والبلدية، كما تم تحديث القانون الانتخابي لتمكين الأحزاب السياسية الصغيرة من المشاركة بشكل أفضل في العملية الانتخابية[2].

في المادة 7 من الدستور الجزائري، أكد على أن الشعب هو المصدر الوحيد للسلطة وأنه يمارسها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. هذا يعني أن الشعب لديه الحق في المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياته. كما أن المادة 32 من الدستور الجزائري تدعو إلى

---

[1] بنغبريط بوعلي. "تحليل التعديل الدستوري الجزائر يعام 2016 وأثره على الديمقراطية التشاركية". مجلة العلوم السياسية، المجلد 42،العدد 2، 2021، صفحات 115-132.

[2] سويلم،أميرة. "الديمقراطية التشاركية في الجزائر بعد التعديل الدستوري لعام 2016: دراسة تحليلية". مجلة القانون والعلوم الإنسانية، المجلد 7،العدد 14، 2020، صفحات 33-48.

النزاهة والشفافية في العمل الحكومي، وهذا يتضمن الاستماع إلى الرأي العام والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في عملية صنع القرار.

وتضمن الدستور أيضًا حرية التعبير وحرية الصحافة، والتي تعتبر جوهرية في دعم الديمقراطية التشاركية، حيث تتيح هذه الحريات للمواطنين التعبير عن آرائهم ومناقشة القضايا الحيوية بحرية. هناك أيضًا مبادئ أخرى تدعم الديمقراطية التشاركية في الدستور الجزائري، مثل المادة 47 التي تتطلب من الحكومة تشجيع الاستثمارات الخاصة والشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في الاقتصاد.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن الاستناد إلى برامج وممارسات حكومية تدعم الديمقراطية التشاركية في الجزائر، مثل برنامج "الحوار الوطني" الذي تم إطلاقه في 2015 والذي يهدف إلى تعزيز الحوار بين المواطنين والحكومة في قضايا الاقتصاد

رابعا: تكريس الديمقراطية التشاركية على ضوء التعديل الدستوري 2020.

بعد عدة تعديلات دستورية في الجزائر، جاء التعديل الدستوري لعام 2020 ليؤكد مجدداً على تكريس الديمقراطية التشاركية وتعزيزها في مختلف مراحل صنع القرار والحكم في البلاد. تضمن التعديل الدستوري لعام 2020 العديد من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز المشاركة المدنية والتعاون الوطني لبناء مؤسسات ديمقراطية قوية وفعالة[1].

[1]تعديل الدستور الجزائري 2020: إلى أين؟"،صحيفة الخبر، 3 نوفمبر 2020.

أحد أهم تلك الإجراءات هو تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، حيث تم إدراج مجموعة من الأحكام الرامية إلى تحسين التحكيم القضائي وتعزيز المحاسبة العامة والنزاهة في إدارة الشؤون العامة. كما تم توسيع صلاحيات المجلس الدستوري وتعزيز استقلالية السلطة القضائية وتوفير آليات لحماية حقوق الإنسان وتعزيز الحريات الأساسية[1].

ويعتبر التعديل الدستوري لعام 2020 في الجزائر محطة مهمة في مسيرة البلاد نحو تعزيز الديمقراطية التشاركية وتكريسها كنظام سياسي يعتمد على مشاركة جميع فئات المجتمع في صنع القرار وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: الهيئات المجسدة للديمقراطية التشاركية

الديمقراطية التشاركية هي نموذج من أنماط الحكم المشارك التي تركز على تعزيز المشاركة المواطنة في صنع القرار والتخطيط والتنفيذ في المجتمع. ويعد المجتمع المدني من أهم المؤسسات التي تسهم في تعزيز الديمقراطية التشاركية، فهو يمثل الشريحة النشطة في المجتمع المدني والمسؤولة عن تعزيز وتفعيل الحوار والتفاعل بين الفئات المختلفة في المجتمع[2]، إضافة إلى الجماعات المحلية والتي تشكل الارضية التي تسجد هذه الآلية وتعكس مدى تطبيقها.

[1]"تعديل الدستور الجزائري..الأسباب والملامح والآفاق"، مجلةالعربي الجديد، 1 نوفمبر 2020.

[2]عبد الرحمن حمدوش، "المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية التشاركية في الجزائر: دراسة تحليلية"،مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 4، 2019.

الفرع الأول: المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية.

يمكن رؤية دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية من خلال تحفيز المواطنين على المشاركة الفاعلة في صنع القرار وتحديد الأولويات والتحديات التي يواجهونها، كما يمكنهم أيضًا العمل على تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة الحقيقية للمواطنين في القرارات المتعلقة بالمجتمع[1].

ومن الأمثلة على دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية، يمكن ذكر حملات المجتمع المدني لتشجيع الناخبين على التسجيل والمشاركة في الانتخابات، وكذلك الحملات لتعزيز المشاركة المجتمعية في مجالات معينة مثل الصحة أو التعليم أو البيئة.

يقوم المجتمع المدني بتمثيل المصالح والحقوق والمطالبات العامة للناس ويسعى لتحسين جودة الحياة في المجتمعات التي يعيشون فيها. ويمكن للمجتمع المدني أيضاً أن يتحدث بصوت واحد عند التعامل مع الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الأخرى.

وتعزز الديمقراطية التشاركية الجهود التي يقوم بها المجتمع المدني، إذ تمكّن المجتمع المدني من الاشتراك في صنع القرارات وتحديد الأولويات العامة، وتحقيق المساواة بين المواطنين والمؤسسات والجهات المختلفة. ويتمتع المجتمع المدني بحرية الانخراط في التنظيمات والحريات الأخرى التي تحقق أهدافهم المشتركة.

[1] محمد بن علي بوعلاق، "الديمقراطية التشاركية ودور المجتمع المدني في تحقيقها"،

الفرع الثاني: الجماعات المحلية والديمقراطية التشاركية.

تُعد الديمقراطية التشاركية نظامًا سياسيًا يهدف إلى تشجيع المشاركة المجتمعية وتعزيز التفاعل بين المواطنين والحكومة عن طريق إشراك الجماعات المحلية والمجتمعات المحلية في صنع القرارات الحكومية. وتلعب الجماعات المحلية دورًا هامًا في تحقيق هذا الهدف، إذ تعد وحدات حكومية محلية تتمثل في بلديات وولايات، ولديها صلاحيات واسعة في إدارة شؤون المناطق التي تخضع لسلطته[1].

تعتمد الديمقراطية التشاركية على التفاعل المستمر بين الحكومة والمجتمع المحلي، وتشجع على النقاش العام والحوار البناء بين الجماعات المحلية والحكومة. ويجب أن تكون هذه العملية شفافة ومتاحة للجميع، وتتطلب تفاعلًا مستمرًا بين الجماعات المحلية والحكومة والمواطنين[2].

تلعب الجماعات المحلية دورًا حاسمًا في هذه العملية، إذ تحمل مسؤولية كبيرة في تحديد احتياجات المجتمعات المحلية ومشاكلها، وتعزيز المشاركة المجتمعية والتعاون مع المواطنين والمؤسسات المحلية الأخرى لتحسين الوضع الحالي.

---

[1] Graham، منتأليف "Democratic Innovation: Deliberation, Representation and Association" وهي دراسة شاملة للديمقراطية التشاركية والابتكار الديمقراطي ودوره في تعزيز المشاركة المجتمعية. Smith.

[2] *David M. Konisky، منتأليف "Democracy in Practice: Public Participation in Environmental Decisions" يدراسة حول الديمقراطية التشاركية في العالم ودورها في تحسين الحوكمة عزيز الشفافية و المساءلة.*

تركز الديمقراطية التشاركية على تعزيز المشاركة المجتمعية والتعاون بين الجماعات المحلية والحكومات المحلية في عملية صنع القرارات. تهدف الديمقراطية التشاركية إلى توفير فرص أفضل للمواطنين للتعبير عن آرائهم وتأثيرهم على السياسات والقرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية.

تعتمد الديمقراطية التشاركية على عدد من الأدوات والممارسات، بما في ذلك[1]:

1- الاستشارات العامة والمناقشات العامة: تشمل هذه الأداة إجراء استطلاعات للرأي والاستماع إلى آراء المواطنين بشأن قضايا محددة، وإجراء مناقشات عامة للتحدث عن القضايا المحلية المختلفة.

2- الميزانيات التشاركية: تتضمن هذه الأداة توزيع الميزانية الحكومية للجماعات المحلية بشكل يشمل تحديد المشروعات والبرامج التي يتم تمويلها وفقًا لاهتمامات المجتمع المحلي.

3- المشاركة الفعلية: تتضمن هذه الأداة توفير الفرص للمواطنين للمشاركة في عمليات صنع القرار، بما في ذلك التصويت على السياسات والمرشحين المحليين.

يمكن للديمقراطية التشاركية أن تؤثر إيجابًا على الجماعات المحلية بطرق عديدة، بما في ذلك[1]:

---

[1] *"Participatory Democracy in Action: Case Studies from Around the World"، منتأليف Carole Pateman و Irene van Staveren. بدراسة حول الديمقراطية التشاركية في العالم ودورها في تحسين الحوكمة عزيز الشفافية و المساءلة.*

1- **تحسين الشفافية والمساءلة:** يمكن أن تساعد الديمقراطية التشاركية في تحسين الشفافية والمساءلة في عملية صنع القرارات. من خلال إشراك المواطنين في هذه العملية، يتم تقليل فرص وجود فساد أو قرارات غير عادلة.

2- **تعزيز العدالة الاجتماعية:** يمكن أن تؤدي الديمقراطية التشاركية إلى تحسين العدالة الاجتماعية، حيث يتم إعطاء المواطنين الذين لديهم أقل قدرة على التأثير على القرارات فرصًا أكبر لتعبير آرائهم وتأثيرهم على السياسات.

3- **تحسين القرارات:** من خلال إشراك المواطنين في عملية صنع القرارات، يمكن تحسين جودة القرارات التي تتخذها الحكومات المحلية. حيث يتم تحديد الأولويات بشكل أفضل وتحديد الاحتياجات الحقيقية للجماعة.

4- **تعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة:** يمكن أن تساعد الديمقراطية التشاركية في تعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة بين المواطنين والحكومات المحلية. وهذا يعني أن المواطنين سيشعرون بأنهم شركاء في عملية تحسين حياتهم ومجتمعهم.

---

[1]"Community-Based Participatory Research for Health: Advancing Social and Health Equity"،من تأليفNina Wallerstein و.Meredith Minklerوهي دراسة حول البحث التشاركي المجتمعي في مجال الصحة ودوره في تعزيز المشاركة المجتمعية وتحسين العدالة الاجتماعية.

لـذا، يمكـن أن تكـون الديمقراطيـة التشـاركية أداة فعالـة لتعزيـز المشـاركة المجتمعيـة وتحسين عملية صنع القرارات. وتعتبر الجماعات المحلية هي الوحدات الأساسية لتطبيق هذهالديمقراطية، وتحتاج إلى تعزيز القدرات والدعم لتطويرها.

ملخص الفصل الأول:

يمكن أن نخلص من هذه الدراسة أن تكريس الديمقراطية التشاركية هو المشاركة في تسيير الشأن المحلي وأن ممارستها ويتيح للمواطن المجال للحماية والاقتراح والدفاع عن القضايا المرتبطة بالشأن المحلي ويمنح له الفرصة في الإطلاع على الحلول والأسباب وملابسات القضايا. كما يمنح التكريس الدستوري للديمقراطية التشاركية قدسية منيعة ويضفى عليه صفة السمو والثبات التي يتمتع بها الدستور، وهو ما يضمن عدم المساس بها أو إلغائها أو التراجع في تكريسها بموجب النصوص القانونية العادية، ويكفل عدم مخالفة النصوص التشريعية لهذا الحق، أي مراعاة المشرع عند سنه للنصوص القانونية وإلا تعرضت للدفع بعدم دستوريتها، كما عزز التعديل الدستوري من هذا الآلية عندما وسع من جهات الإخطار ومنح الأفراد الحق في اللجوء إلى القضاء للدفع بعدم دستوريتها وهو ما يعزز هذه الضمانات ويوسع.

الفصل الثاني

نطاق وآليات تجسيد الديمقراطية التشاركية

على ضوء التعديل الدستوري 2020

الفصل الثاني: نطاق وآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية على ضوء التعديل الدستوري 2020.

سنتناول من خلال هذا الفصل نطاق ممارسة الديمقراطية التشاركية وآليات تجسيدها على ضوء التعديل الدستوري خاصة أمام ارتباطها بالديمقراطية التمثيلية من جهة وكذا تكريسها دستوريا لتجسيد وتسيير الشان المحلي، بل وبإقرار المؤسس الدستوري العديد من الممؤسسات الدستورية التي تضمن وتكفل للمواطن تجسيدها.

المبحث الأول: نطاق ممارسة الديمقراطية التشاركية على ضوء التعديل الدستوري 2020.

يكاد يجمع الكثير من الدارسين والباحثين في موضوع للديمقراطية التشاركية على أن أحد أسباب ظهورها هو عجز الديمقراطية التمثيلية من تمكين المواطنين في التأثير على القرارات التي تمسهم بشكل مباشر[1]، وأن الديمقراطية التشاركية لا تعني حق المواطن في اختيار من يمثله فحسب وإنما تمتد لتشمل حقه في الإعلام وفي التشاور والاستشارة والحق في اتخاذ القرار، فهي عملية وثقافة مستمرة لا تتوقف بمجرد انتهاء عملية التصويت الانتخابي وإنما تستمر خلال الفترة الانتخابية.

المطلب الأول: التكريس الدستوري للديمقراطية التشاركية على ضوء التعديل الدستوري 2020.

لا شك أن الدستور الجزائري الحالي المعدل والمعتمد سنة 2020 قد أولى عناية واضحة ومشهودة بالديمقراطية التشاركية إذ اختصها بباب خاص تناول فيه المفاهيم

[1] مولود عقبوني، الديمقراطية التشا ركية في المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر، مجلة القانون، المركز الجامعي أحمد زبانة بغليزان، معهد العلوم القانونية والإدارية، العدد:: 06، جوان 2016، ص: 210.

والهيئات والأدوار المنوطة، حيث أحاط بها في عدة مواد من محتواه يتناول من خلالها رؤية الدولة ومفهومها للممارسة أو الفعل التشاركي؛ باعتباره تعبير عن المبادرة والمساهمة في تسيير ومراقبة ومرافقة تسيير شؤون العامة. وقد أشار الدستور في ديباجته إلى أهمية وأساسية مشاركة المواطنين الجزائريين وكذا المجتمع في بناء مؤسسات الدولة وكذا تسيير الشؤون العامة، بحيث يرتسم من خلال ذلك الإطار القانوني والجمهوري والديمقراطي للدولة[1].

ولا بد في هذا السياق أن نوضح الهدف والسر وراء الاهتمام الدستوري بالديمقراطية التشاركية، ذلك أن ظهورها كنوع من الفعل الديمقراطي لم يأتي ملغيا للديمقراطية النيابية أو التمثيلية، وإنما جاء ليعالج مكامن العجز والقصور المسجّل، كأن تضمن الحضور والمساهمة الشعبية في تنشيط أمور الشأن المحلي معتبرة المواطن العنصر الفعال في التسيير لكونه أساسا وأهلا لتشخيص احتياجاته وتجسديها عن طريق الجهد التكاملي بينه وبين الهيئات التمثيلية[2]. وهذا وفقا للتصور الحديث الذي يقدر الممارسة الديمقراطية المجدية في مشاركة المواطنين المباشرة في مناقشة شؤونهم واتخاذ القرارات ذات الصلة، بواسطة تمكينهم من النقاش والحوار العمومي المفضي إلى القرار المناسب[3].

لقد حافظ المؤسس الدستوري في التعديل الدستوري لسنة 2020 على تكريس جل الهيئات الاستشارية التي قد كان نص عليها من قبل في دستور 2016، على غرار

---

[1] المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 5 جمادى الأولى 30/1442 ديسمبر المتعلق باصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020.

[2] ناوي إكرام، تقييم الديمقراطية التشاركية في دول المغرب العربي"تونس، المغرب، الجزائر" لتعزيز التنمية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد11، العدد01، جامة تلمسان، 2021، ص365.

[3] إبراهيم عثماني وآخرون، دسترة مبدأي التشاركية والولوجية وانعكاسهما على أداء المرفق العانم، مذكرة ماستر في القانون الإداري، جامعة الوادي، السنة الجامعية 2021-2022، ص11.

المجلس الأعلى للأمن والمجلس الإسلامي الأعلى، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المجلس الوطني لحقوق الانسان والمجلس الأعلى للشباب، لكنه أقرّ عليها بعض التعديلات من ناحية الهيكلة والتنظيم والاختصاص من خلال استحداث مراسيم رئاسية جديدة خاصة بكل هيئة[1].

والتعديل الدستوري لسنة 2016 احتوى ضمن الفصل الثالث منه والمتعلق بـ"الدولة" على إقرار الديمقراطية التشاركية وتشجيع الدولة لها على مستوى الجماعات المحلية بوجه خاص، حيث ورد في المادة 15 منه: "**تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات...، تشجّع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية**"[2].

كما أن التركيز على دستور 2016 في مسألة التكريس الدستوري للديمقراطية التشاركية مرده إلى المكانة المحتشمة التي حظيت بها هذه الأخيرة في الدساتير السابقة، فالمؤسسات الاستشارية المنوط بها الدور التشاركي لم تكن لها مكانة واضحة ومؤكدة قبل ذلك، وإنما جرى تناولها على نحو متباين تؤثر فيه الاعتبارات المرحلية والإيديولوجية من الأحادية الحزبية إلى العهد الاشتراكي؛ فلم تحجز هذه المؤسسات لنفسها تواجدا فعليا بارزا من دستور سنة 1963 إلى غاية دستور سنة 1989م وما بعده ، وظلت تتراوح بين الاغفال أو البتر أو شبه الانعدام حتى صدور التعديل الدستوري لسنة 2016[3].

---

[1] سامي مريخي ونصر الدين معمري، أثر التعديل الدستوري لسنة 2020 على تطور الهيئات الاستشارية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد10، العدد01، جامعة الجلفة، 2023، ص801.

[2] القانون 16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأول 06/1437 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري.

[3] سليمة قزلان، المكانة الدستورية للمؤسسات الاستشارية على ضوء التعديل الدستوري 2016، حوليات جامعة الجزائر01، المجلد34، العدد04، جامعة الجزائر01، 2020، ص ص114-118.

ولابد من الإشارة إلى أن التكريس الدستوري للمؤسسات ينطلق من إرادة سياسية، فبالنسبة لدستور سنة 2016 فإن النيّة عن طرحه ظهرت من خلال مضمون خطاب رئيس الجمهورية المرحوم عبد العزيز بوتفليقة آنذاك والذي ألقاه بتاريخ 07 فيفري 2011، حينما عبر عن عزمه الإقدام على إصلاحات سياسية واسعة[1]، لكنها تأخرت ولم يتم التعبير عنها في إطار التكريس الدستوري إلى حين إصدار الدستور بعد 05 سنوات من المناسبة المذكورة.

ومما يؤكد على أهمية الإرادة السياسية ومواكبتها لمطالب ومطامح الشعب تبعا لخصوصية الظروف والمراحل؛ ما تضمنت عليه ديباجة التعديل الدستوري الأخير 2020 حيث وردت الفقرة الآتية: "**يُعبّر الشعب عن حرصه لترجمة طموحاته في هذا الدستور بإحداث تحولات اجتماعية وسياسية عميقة من أجل بناء جزائر جديدة، طالب بها سلميا من خلال الحراك الشعبي الأصيل الذي انطلق في 22 فبراير 2019**"[2].

واستنادا إلى ديباجة الدستور الحالي يتضح لنا أن الديمقراطية التشاركية على غرار غيرها من المواضيع التي تشكل في مجموعها رؤية القانون الأعلى في البلاد، إنما هي إحدى محاور ومطالب الشعب الجزائري التي عكفت السلطة العليا في البلاد على تجسيدها في إطار الإصلاحات الجديدة لبناء الدولة في سياق المواكبة.

لذلك أكدت الفقرة التالية للفقرة المشار إليها ضمن ديباجة الدستور على المقاصد والأهداف المرسومة وراء التعديل الدستور، وهي الفقرة التي تضمنت: "**الشعب الجزائري**

---

[1] سومية العياط، المجالس المستحدثة في التعديل الدستوري 2016 المجلس الأعلى للشباب والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة ورقلة، الموسم الجامعي 2017-2018، ص33.

[2] المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 5 جمادى الأولى 30/1442 ديسمبر المتعلق باصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020.

ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية، وهو متمسكّ إن بسيادته واستقلاله الوطنيين، ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات، أساسها مشاركة كل المواطنين والمجتمع المدني، بما فيه الجالية الجزائرية في الخارج، في تسيير الشؤون العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد، في إطار دولة قانون جمهورية وديمقراطية ويتطلع أن يجعل من الدستور الإطار الأمثل لتعزيز الروابط الوطنية وضمان الحريات الديمقراطية للمواطن"، مؤكدة على الانخراط الجماعي للمواطنين –ودون تمييز– أفرادا وجماعات مهيكلة في تنظيمات مقننة.

المطلب الثاني: علاقة الديمقراطية التشاركية بالديمقراطية التمثيلية تناقض أم تكامل.

يرى البعض الآخر أن الديمقراطية التشاركية ليست نقيض للديمقراطية التمثيلية وإنما مكملة لها، وذلك بمساهمتها في إثرائها بآليات ومؤسسات كالمجتمع المدني والقطاع الخاص حتى يمكن إشراك المواطن مباشرة في مناقشة شؤونه المحلية[1].

وفي اتجاه لآخر يعلل البعض أن ربط الديمقراطية التشاركية بالديمقراطية التمثيلية يقودنا إلى اعتبار الاستفتاء أحد الآليات التي تجسد هذا المعنى، على أساس أن استفتاء يعتبر أحد أهم مظاهر مشاركة الشعب في الحكم واستشارته في المسائل الهامة لحياة الدولة السياسية أو المالية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، بل وحتى في تعديل الدستور،

[1] فريد دبوشة، إشراك المواطن في صنع القرار على المستوى المحلي من الديمقراطية التمثيية إلى الديمقراطية التشاركية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية، المجلد:25، العدد: 02، ص: 55

بل قد يلجأ إلى الرأي العام لأخذ رأيه من خلال الاستفتاء على المعاهدة التي تحظى بأهمية خاصة من جانب الشعب وهذا ما حدث في فرنسا ومصر[1].

في حين يرى يورغن هابرماس أحد المنظرين للديمقراطية التشاركية بأن الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية يلتقيان في المفهموم ويختلفان في نقاط أخرى في المعنى الذي يقصد من الديمقراطية التشاورية، فهما يشتركان في كون الشعب هو صاحب السيادة وفي مشاركته الحكم، لكن لا يشترط أن يكون المنتخبين أصل البلد الذي ينتمي إليه بحكم أنه يدعوا إلى تواصل إنهائي كوني بين الأفراد[2].

وهو المعنى الذي يمكننا من القول أن الديمقراطية التشاركية يمكن أن تلتقي بالديمقراطية التمثيلية باعتبار كلاهما وسيلة لمشاركة المواطن، لكن مضمون المشاركة وموضوعها يختلف على اعتبار أن الديمقراطية التمثيلية تضمن المشاركة في الحكم، أما الديمقراطية التشاركية فهي المشاركة في تسيير الشأن المحلي، كما أن نطاق ممارسة الديمقراطية التمثيلية يمتد نطاقها إلى المستوى الوطني في حين يقتصر ممارسة الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.

إن المستوى الطبيعي للديمقراطية التشاركية لا شك هو المحلي لأن الأمر يتعلق بإعادة بناء العلاقات الاجتماعية وتنمية العدالة الاجتماعية على المواطنة، وتقوية

---

[1] حيث قام الرئيس " جورج بومبيدو" في فرنسا باللجوء إلى الإستفتاء لمعرفة الرأي العام من خلال معاهدة توسيع السوق الأوروبية المشتركة والذي وافق في الشعب الفرنسي بنسبة 67.70 مقابل 32.20. ، أما في مصر فقد إستند " أنور السادات" إلى نص المادة 152 من الدستور والتي تخوله حق إستفتاء الشعب في المسائل المهمة التي تتصل بمصالح البلاد وذلك لأخذ ريه في معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، أنظر: سامية العايب، الحدود الدستورية لرقابة الرأي العام ودوره في إرساء الديمقراطية"، مجلة المجلس الدستوري، العدد: 06، 2016، ص: 40، 41.

[2] بن ناصر حاجة، الديمقراطية من الليبرالية إلى التشاورية عند يورغن هابرماس، الحوار الثقافي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد:06، العدد: 01، ص: 32.

العلاقات بالساكنة المحلية والإدارية[1]، حيث نصت بعض التشريعات صراحة، على إعمال الديمقراطية التشاركية عن طريق الاستقصاءات العمومية والتي تعتبر آلية استشارية واسعة الانتشار في المجال العمراني والبيئي لضمان الإعلام ومشاركة الجمهور فضلا عن مراعاة مصالح الغير والحصول على رأي العموم بشأن هذه العمليات للسماح للشخص العمومي بالحصول على العناصر اللازمة لإعلامه.

ففي بلجيكا تخضع مشاريع المخططات القطاعية وجوبا للاستقصاء العمومي وتنص على ذلك أيضا قوانين الأقاليم الاتحادية الألمانية المتعلقة بالتهيئة الترابية وكذلك فرنسا ومنذ قانون 12 جويلية 2010 يقع جمع الاستقصاءات العمومية فيما يتعلق بالالتزام الوطني من أجل البيئة في صنفين رئيسيين منها المتعلقة بالمشاريع أو المخططات أو البرامج ذات التأثير على البيئة من جهة وتلك المخصصة لانتزاع الملكية من جهة أخرى[2].

وهو مما يؤكد هذا المعنى وأن مجال الديمقراطية التشاركية هو المساهمة في الشأن المحلي ما تضمنه المشروع التمهدي لقانون المتعلق بالجماعات الإقليمة[3] الذي جمع بين قانون البلدية والولاية وخصص الباب الرابع للديمقراطية التشاركية، حيث نظمه بموجب أربع مواد من 20 إلى 24، حيث تتخذ الجماعات الإقليمية كل التدابير التي تسمح للمواطنين الإطلاع على نشاطات الجماعة وعلى القررات التي تخصهم، كما فتحا

[1] يمينة حناش، عبد الكريم كيبش، دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية " الميزانية التشاركية كآلية" ، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد: 11، العدد: 02، جوان 2019، سنة 2011، ص: 171.

[2] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، بص 16

[3] مشروع تمهيدي لقانون يتعلق بالجماعات الإقليمية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أوت 2018.

المجال للمشاركة في إطار منظم يدعى" الهيئة" تتشكل من ممثلي الجمعيات المحلية والتعاونيات المعنية ومنظمات المجتمع المدني".

المطلب الثالث: تعزيز الديمقراطية التشاركية للنظام الإداري اللامركزي.

بعد تحديد مضمون الديمقراطية التشاركية باعتبارها وسيلة للمشاركة في التسيير وباستقراء مختلف الدساتير التي عرفتها الجزائر، يتجلى بوضوح أن تكريس الديمقراطية التشاركية يعد تعزيزا للنظام الإداري اللامركزي وهو ما توضحه ديباجة دستور 1976 وبأن دعائم الدولة تقوم على مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، كما أكدت المادة 07 منه على أن المجلس الشعبي هو المؤسسة القاعدية للدولة ... والقاعدة الأساسية للامركزية ولمساهمة الجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العمومية على جميع المستويات، أما المادة 34 منه فقد نصت " يستند تنظيم الدولة إلى مبدأ اللامركزية القائم على ديمقراطية المؤسسات والمشاركة الفعلية للجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العمومية".

ووسع دستور 1989 مبدأ المشاركة من خلال المادة 14" تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية"، والمادة 16 وهي نفسها من دستور 1996" يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية".

أما التعديل الدستوري لسنة 2016 حافظ على نفس الصياغة لكنه أضاف الشيء الجديد والصريح" وهو التكريس الدستوري للديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية وهذا بنص المادة 15 والتي تنص " تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي

والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعية، المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية.

تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية". والملاحظ هو تخصيص فقرة واحدة للديمقراطية التشاركية على عكس الدستور المغربي الذي نص على هذه الآلية في سبع مواد.

يتجلى بوضوح أن تكريس الديمقراطية التشاركية في الدستور الجزائري هو تعزيز البعد الديمقراطي للتنظيم والنشاط الإداري مثل مفهوم الإدارة المحلية الذي يقتضي وجود المرافق المحلية لخدمة المواطن المحلي وإشراكه في اتخاذ القرارات المحلية مستقبلا عن السلطة المركزية، فمفهوم الحكم المحلي الذي وسع من مفهوم الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية وفرض استقلالية أكثر للوحدات المحلية تشبه الحكم الفدرالي إلى حد بعيد[1].

هو ما يشكل جوهر النظام الإداري اللاّمركزي، فبعد توزيع الوظيفة الإدارية لتقريب الإدارة من المواطن أصبح بإشراك العديد من المواطنين في جميع مراحل الفعل العمومي، وإشراك المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي، وهو مبتغى الديمقراطية التشاركية التي تجعل من المواطن أساس أي فعل مجتمعي تعاقدي فبدون إشراك فاعل وفعال للمواطن في تدبير شؤونه الوطنية والمحلية تفرغ الديمقراطية من محتواها

[1] لامية طالة، آليات الديمقراطية التشاركية في إدارة الأزمات الداخلية على المستوى المحلي، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة زيان عاشور – الجلفة، المجلد: 08، العدد 01، 2019، ص: 98.

المبحث الثاني: آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية على ضوء التعديل الدستوري 2020.

أقر المؤسس الدستوري مجموعة من المؤسسات الدستورية التي لها صلاحيات النشاط الديمقراطي الذي يسهم في التسيير المحلي التنموي الاجتماعي والاقتصادي، وهو بذلك يحرص على إحداث سياق قانوني وتنظيمي يتيح عملا منظما للتنظيمات المجتمعية، ومن أهم هذه المؤسسات مايلي:

المطلب الأول: المجلس الأعلى للشباب كألية لتجسيد الدديمقراطية التشاركية.

يُعتبر المجلس الأعلى للشباب هيئة استشارية توضع لدى رئاسة الجمهورية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وأول مرة أعلن عن تأسيسه كان في سنة 2017 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 17-142 المؤرخ في 18 أفريل 2017 ، غير أن هذه الهيئة لم تشكل رسميا إلا بعد صدور المرسوم الرئاسي رقم 21-416 المؤرخ في 27 أكتوبر 2021 والذي أوضح مهامه وتشكيله و تنظيمه وسيره[1]

الفرع الأول: تكريس المجلس الأعلى للشباب على ضوء التعديل الدستورري 2020.

يعتبر المجلس الأعلى للشباب هيئة استشارية توضع لدى رئيس الجمهورية، تم إنشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95-256، ليقدم آراء وتوصيات حول المسائل المتعلقة بالشباب، وظل قائما إلى غاية صدور المرسوم الرئاسي رقم112-2000، المؤرخ في 11/05/2000 القاضي بحل المجلس، وأعيد إنشاؤه بموجب التعديل

[1] مولود عقبوبي، المجلس الاعلى للشباب كصيغة للمشاركة المجتمعية لصناعة القرار بالجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجاد07، العدد01، جامعة تيسمسيلت، 2022، ص ص781-782.

الدستوري لعام 2016، بموجب نص المادة 200 منه، ليصدر بعد ذلك المرسوم الرئاسي رقم 17-142، يحدد تشكيلة المجلس الأعلى للشباب وتنظيمه وسير عمله، فيما تم إلغاؤه بموجب المرسوم 21-416، وهو ما يوضح لنا المراحل والأساس القانوني لهذه الهيئة[1].

ونجد في الدستور الحالي أن المؤسس الدستوري عن قيمة وأهمية الشباب في منظور الدولة الجزائرية مبرزا ضرورة توفير فرص وإمكانية مشاركته في عملية البناء، ومما ورد في الديباجة في هذا الشأن: "واعترافا بالطاقة الهائلة التي يشكلها الشباب الجزائري، وبتطلعاته وإصراره على رفع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، أصبح من الضروري إشراكه الفعلي في عملية البناء والمحافظة على مصالح الأجيال القادمة، بضمان تكوين نوعي له تتولاه مؤسسات الدولة والمجتمع"[2].

الفرع الثاني: نطاق نشاط ومشاركة المجلسس الأعلى للشباب.

أفصحت المادة 03 من المرسوم 21-416 -سالف الذكر- عن الأدوار والمهام التي تضطلع بها مؤسسة المجلس الاعلى للشباب بكونها هيئة اقتراح تهتم بقضايا الشباب ومسائل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية، وكذا الدعوة إلى الفعل التشاركي، ومما ورد في هذه المادة أن المجلس يكلف في إطار مهامه بما

[1] عبد العالي بالة، المجلس الأعلى للشباب-دراسة في التعديل الدستوري2020 والالمرسوم الرئاسي 21-416، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد09، العدد02، جامعة خنشلة، 2022، ص ص986-987.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 5 جمادى الأولى 30/1442 ديسمبر المتعلق باصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020.

يأتي:..."**ترسيخ الثقافة الديمقراطية لدى الشباب وتعزيز قدراتهم لتقلّد المسؤوليات والمشاركة في اتخاذ القرارات العمومية**"[1].

المطلب الثاني: المرصد الوطني للمجتمع المدني كألية لتجسيد الدديمقراطية التشاركية.

على المستوى الميداني يظهر بجلاء–في وقتنا الحالي– يوما بعد يوم؛ الدور الذي يؤديه المجتمع المدني من خلال تنظيماته المختلفة؛ جمعيات وطنية ومحلية، المنظمات النقابية، المنظمات الوطنية والمهنية، وتوسعت دائرة نشاطه وعلى وجه الخصوص في الشأن المحلي والوطني ضمن الإطار الاجتماعي والتنموي.

الفرع الأول: تكريس المرصد الوطني للمجتمع المدني على ضوء التعديل الدستوري 2020

ومما لا شك فيه أن التكريس الدستوري للمرصد الوطني للمجتمع المدني كهيئة دستورية على مستوى أسمى نص قانوني في الهرم القانوني كأساس مرجعي وتنظيمي والمتمثل في الدستور، يعكس في حقيقته أهمية هذه الهيئة كآلية دستورية استشارية تساهم باقتراح الحلول والبدائل المناسبة ومعالجة المعضلات، وكذا في صناعة القرار وترشيده في المجال المرتبط بانشغالات المجتمع المدني. ثمّ إن إضفاء الطابع الدستوري على مثل هذه الهيئة وتعزيز مكانتها المعيارية، يجسد في حقيقته إرادة سياسية فعلية في إشراك المجتمع المدني وتقوية مركزه باعتباره شريك تصور وقرار، وحليف استراتيجي وفعّال

[1] **المرسوم الرئاسي رقم 21– 416 المؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1443/ 27 أكتوبر سنة 2021** يحدد مهام و تركيبة المجلس الأعلى للشباب وتشكيلته وتنظيمه وسيره

لاستقامة الدولة، وتقليص الفجوة الموجودة بين السلطة والمجتمع، وتحقيق الديمقراطية التشاركية، وتكريس مبدأ الرقابة الشعبية للمساهمة في صناعة التنمية الوطنية الشاملة[1].

وتعتبر الجزائر من الدول السبّاقة في دسترة مؤسسة المجتمع المدني وتنظيمها ضمن هيئة استشارية رسمية مثلما نصّت عليه المادة 213 من دستور 2020[2] والتي جاء فيها "**المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية**"[3]، والمضمون ذاته أفصحت عنه المادة 10 من ذات الدستور وهي مدرجة في الفصل المعنون بـ"الشعب"، إذ عبّر من خلالها المؤسس الدستوري سهر الدولة على تفعيل دور المجتمع المدني لتسيير الشؤون العمومية.

الفرع الثاني: نطاق نشاط ومشاركة المرصد الوطني للمجتمع المدني.

اكتفى المؤسس الدستوري بالإشارة إلى الأدوار المتوخاة من المرصد الوطني للمجتمع المدني من خلال مادة واحدة وهي المادة 213 من الدستور والتي نصّها "**يساهم المرصد في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطن**"، لتتّضح الرؤية أكثر وعلى وجه

[1] سليمة قزلان، التكريس الدستوري للمرصد الوطني للمجتمع المدني على ضوء تعديل 2020 كآلية للارتقاء بدور ومكانة المجتمع المدني، مجلة السياسة العالمية، المجلد05، العدد02، جامعة بومرداس، 2021، ص489.

[2] وردية زعروري حدوش، تعليق على المرسوم الرئاسي رقم 21-139 المؤرخ في 12 أفريل 2021 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد16، العدد02، جامعة تيزي وزو، 2021، ص411.

[3] المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 5 جمادى الأولى 30/1442 ديسمبر المتعلق باصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020.

الدقة من خلال المرسوم الرئاسي رقم 21-139 والذي يحدد تشكيلة المرصد ومهامه وتنظيمه وسيره.

واستنادا إلى الدستور والمرسوم الرئاسي سالف الذكر ينتظر من المرصد الوطني للمجتمع المدني أن يعمل على تقديم الآراء والتوصيات التي من شأنها التكفل بانشغالات المجتمع المدني، فهو سيشتغل على توصية الجهات المختصة من أجل إزالة العوائق والصعوبات التي ستواجه مؤسسات المجتمع المدني أثناء أداء مهامها من جهة، وسيكون بمثابة الهيئة التي سترافق مؤسسات المجتمع المدني قصد تفعيل دورهم في المشاركة في تسيير الشؤون العمومية من جهة أخرى[1].

وعند الاطلاع على المادة 04 من المرسوم الرئاسي 21-139 يلفت نظرنا تردد بعض العبارات ذات الدلالة التي يفهم منها طبيعة النشاط الذي يُعنى به المرصد الوطني للمجتمع المدني، وهي عبارات "**يُساهم، يتولى تقييم، إبداء الرأي، نشر، إقتراح، يُبادر، يقترح**،..."، وجميعها ذات إيحاءات تشاركية وتفاعلية.

كما يتنوع ويتعدد مجال مساهمة ونشاط المرصد وأجهزته من الشق الاجتماعي إلى التنموي؛ منه إلى لعب دور الوسيط بين هيئات الدولة والمجتمع بكونه يقدم دورا استشاريا من شأنه مساعدة أجهزة الدولة على رسم التصورات واتخاذ القرارات التي تعكس تطلعات العامة، والتي يرفعها ويرقيها المرصد من موقعه.

وعليه فالمرصد الوطني للمجتمع المدني هو هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية وهو إطار للحوار والتشاور والاقتراح والتحليل والاستشراف في كل المسائل المتعلقة

[1] علاء الدين بلغيث، الدور الرقابي للمجتمع المدني في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مذكرة ماستر في تخصص القانون الإداري، جامعة تبسة، الموسم الجامعي 2020-2021، ص57.

بالمجتمع المدني وترقية أدائه، والمجتمع المدني هو مجموعة من المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسطا باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الطبيعة الرسمية من جهة ثانية، وعليه فإن مؤسسات المجتمع المدني تشمل الجمعيات النقابات والأحزاب والأندية والاتحادات والتعاونيات ومراكز البحث ومنظمات حقوق الإنسان[1].

وكذلك جاء في المرسوم 21-139 المشار إليه والمحدد الإطار القانوني والوظيفي للمرصد؛ تأكيد على ما نصّ عليه الدستور الحالي في ما تعلق بالحق في الحصول على المعلومة، حيث نصت المادة 04 على إمكانية قيام هذه المؤسسة بعملية سبر الآراء في المسائل ذات الصلة بالمهام الموكلة، إذ من المعلوم أن سبر الآراء هو تجميع للمعلومات والعمل لأجل الوصول إلى مختلف الآراء والرؤى والانطباعات، وهو ما يتوافق مع محتوى المادة 55 من الدستور والتي تنص على: "**يتمتع كل مواطن بالحق في الوصول إلى المعلومات والوثائق والإحصائيات والحصول عليها وتداوله**"، إذ يفهم أن المرصد الوطني للمجتمع المدني يشارك بدوره في تكريس الديمقراطية بصورها المختلفة التي كفلها الدستور.

ملخص الفصل الثاني:

يتجلى من خلال هذا الفصل أن نطاق ممارسة الديمقراطية التشاركية هو المشاركة في تسيير الشأن المحلي وأن ممارستها يتوقف على مدى توافر آليات ممارستها ويتيح للمواطن المجال للحماية والاقتراح والدفاع عن القضايا المرتبطة بالشأن المحلي ويمنح له الفرصة في الإطلاع على الحلول والأسباب وملابسات القضايا، وعليه فإن تكريس

[1] وردية زعروري حدوش، مرجع سابق، ص420.

المؤسس الدستوري للديمقراطية التشاركية من الحقوق الإجرائية الدستورية التي تعزز تجسيد النظام الإداري اللاّمركزي، وليس وسيلة للمشاركة في الحكم، فهي ألية تضن وتكفل للمواطن المساهمة في تسيير الشأن المحلي وبذلك تحمله الدولة جزء من المسؤولية، وذلك في ظل تطور وظيفة الدولة وتعدد مهامها، وأن المؤسس الدستوري قد عزز ممارستها بتكريس الآليات التي تضمن للأفراد المشاركة من خلال المرصد الوطنني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب وهو ما يعزز من مكانتها ويمنحها قدسية دستورية تضمن عدم المساس بها من طرف المشرع.

الخاتمـــة

الخاتمة:

تتطلب تعزيز الديمقراطية والمشاركة الشعبية تبني آليات فعّالة تعزز مشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية. واحدة من هذه الآليات هي الديمقراطية التشاركية، التي تهدف إلى تمكين المواطنين وتمثيلهم بشكل فعّال في العملية السياسية.

كما تبرز أهمية التعديل الدستوري في تعزيز الديمقراطية التشاركية، حيث يمكن استغلال هذه الفرصة لإدخال تغييرات هيكلية تسهم في تعزيز المشاركة الشعبية. وتنوع العديد من الآليات التي يمكن تبنيها في سياق التعديل الدستوري، مثل الاستشارة والمشاركة العامة، وتشكيل اللجان المجتمعية، وتعزيز الديمقراطية المباشرة.

ويمكن القول أن آليات الديمقراطية التشاركية في ظل التعديل الدستوري تمثل تحديًا هامًا، وتحتاج إلى تفكير استراتيجي وتنفيذ عملي محكم لتحقيق النتائج المرجوة. وتعزز هذه الآليات المشاركة الشعبية، وتسهم في بناء نظام سياسي يعكس إرادة الشعب ويحقق التوازن بين السلطات.

على الرغم من أن آليات الديمقراطية التشاركية ليست بالضرورة حلاً لكل التحديات، إلا أن دراسة دورها في سياق التعديل الدستوري تشير إلى أنها تساهم في تحسين الحوكمة وتعزيز المشاركة الشعبية، مما يؤدي في النهاية إلى بناء مجتمعات أكثر.

كماتعدّ آليات الديمقراطية التشاركية في ظل التعديل الدستوري موضوعًا مهمًا وحيويًا يستحق الاهتمام والدراسة. توضح هذه الآليات كيف يمكن تحقيق المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرارات السياسية، وتعزز قدرتهم على التأثير في العملية الديمقراطية.

من خلال استكشاف الديمقراطية التشاركية في سياق التعديل الدستوري، يمكننا أن ندرك أهمية تلك الآليات في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. فهي تسهم في بناء نظام سياسي يتسم بالشفافية والمساءلة والشمولية، مما يعزز الشعور بالمواطنة ويعمق الثقة بين الحكومة والشعب.

ومع ذلك، يجب علينا أن ندرك أن آليات الديمقراطية التشاركية ليست خالية من التحديات والعقبات. تتطلب تنفيذها وتطبيقها مجهودًا جماعيًا وتوافقًا سياسيًا، فضلًا عن الحاجة إلى بناء قدرات وثقافة سياسية تدعم تلك الآليات.

وفي النهاية، تترك لنا دراسة آليات الديمقراطية التشاركية في سياق التعديل الدستوري مجالًا واسعًا للبحث المستقبلي كما يجب أن نستفيد من الدروس المستخلصة من التجارب السابقة ونعمل على تحسين هذه الآليات لتحقيق أهداف الديمقراطية وتعزيز المشاركة الشعبية في مجتمعاتنا.

باختصار، تعد آليات الديمقراطية التشاركية في ظل التعديل الدستوري أداة قوية لتعزيز المشاركة الشعبية وتحقيق العدالة والتنمية. من خلال العمل.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع و المصادر:

أولا: النصوص القانونية:

1. الدساتير:

- الدستور الجزائري لسنة 1963، المؤرخ في 10 سبتمبر 1963.
- الدستور الجزائري لسنة 1976، الصادر بمقتضى الأمر رقم 76-97، المؤرخ في: 22 نوفمبر1976، المنشور في الجريدة الرسمية العدد: 94، المؤرخة في: 24 نوفمبر 1976.
- الدستور الجزائري لسنة 1989، الصادر بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 89-18، المؤرخ في: 28 فبراير 1989، المنشور في الجريدة الرسمية العدد: 09، المؤرخة في: 01 مارس 1989.
- الدستور الجزائري لسنة 1996، الصادر بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96-438، المؤرخ في: 07 ديسمبر 1996، المنشور في الجريدة الرسمية العدد: 76، المؤرخة في: 08 ديسمبر 1996.
- المرسوم **الرئاسي رقم 21- 416 المؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1443/ 27 أكتوبر سنة 2021** يحدد مهام و تركيبة المجلس الأعلى للشباب وتشكيلته وتنظيمه وسيره
-

ثانيا: الكتب.

- دوناتيلا ديلا بورتا وماريو دياني، الحركات الاجتماعيةّ، ترجمة محمد صبري، منشورات مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2019.
- عبد القادر الهواري، الأنثروبولوجيا المستقبلية "مدخل لدراسة مستقبل الشعوب والجماعات"، ببلومانيا للنشر والتوزيع، مصر، 2020.
- عمر طيب بوجلال، إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

- كريغ كالهون، معجم العلوم الإجتماعية، ترجمة معين رومية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط01، بيروت، 2021.
- عصام فاهم العامري، المأزق العالمي للديمقراطية "بلوغ نقطة التحوّل"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط01، قطر، 2016.
- محمد بن علي بوعلاق، "الديمقراطية التشاركية ودور المجتمع المدني في تحقيقها"
- محمد طهبدوي ، ليلى مرسي، مدخل في العلوم السياسية، الإسكندرية، منشاة المعارف، 2001.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

1- أطروحات الدكتوراه:

- دريس نبيل، المشاركة السياسية في الجزائر –دراسة حالة الانتخابات المحلية 2007/11/82، أطروحة لنيل شهادة الدكتواره في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية الإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة ،الجزائر، 2009.
- غزلان سليمة، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في الحقوق، فرع قانون عام، كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010،صص 124.123 .

2- رسائل الماجستير:

- -زريق نفيسة، عملية ترسيخ الديمقراطية في الجزائر واشكالية النظام الدولاتي : المشكلات والأفاق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: تنظيمات سياسية وادارية، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009 .

3- مذكرات الماستر:

- إبراهيم عثماني وآخرون، دسترة مبدأي التشاركية والولوجية وانعكاسهما على أداء المرفق العانم، مذكرة ماستر في القانون الإداري، جامعة الوادي، السنة الجامعية 2021-2022.
- بوراي دليلة، الديمقراطية التشاركية ومجالاتها الممتازة)البيئةو التعمير،(مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: الجماعات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية
- سومية العياط، المجالس المستحدثة في التعديل الدستوري 2016 المجلس الأعلى للشباب والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة ورقلة، الموسم الجامعي 2017-2018.
- علاء الدين بلغيث، الدور الرقابي للمجتمع المدني في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مذكرة ماستر في تخصص القانون الإداري، جامعة تبسة، الموسم الجامعي 2020-2021.

4- المقالات العلمية:

- بوعيد، فتحية، وعبد الله الغديري (2016). "الديمقراطية المشاركة ودور المجتمع المدني في التنمية المحلية في تونس." مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد: 7.
- جمال قتال ونذير شوقي، الديمقراطية التشاركية قراءة في المفاهيم والأهمية، مجلة مدارات سياسية، المجلد03، العدد01، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، 2019.
- جمال محمد غيطاس، الديمقراطية الرقمية، القاهرة، نهضة مصر،2006.

حمودة، عبدالعزيز. "التعديل الدستوري الجزائر يلعام 2008: مقاربة تحليلية". مجلة العلوم السياسية، المجلد 33، العدد: 02، 2010.

- الناصر محمد. "تحليل تعديل الدستور الجزائري عام 2008 وأثره على لحريات العامة والمدنية". مجلة القانون والعلوم الإنسانية، المجلد 4،العدد 8، 2017، صفحات 157-172.
- الأمين شريط، الديمقراطية التشاركية: الأسس والأفاق، مجلة الوسيط، الجزائر، العدد ،2008.
- بن غبريط بوعلي. "تحليل التعديل الدستوري الجزائر يعام 2016 وأثره على الديمقراطية التشاركية". مجلة العلوم السياسية، المجلد 42،العدد 2، 2021، صفحات 115-132.
- سامي مريخي ونصر الدين معمري، أثر التعديل الدستوري لسنة 2020 على تطور الهيئات الاستشارية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد10، العدد01، جامعة الجلفة، 2023.
- سليمة قزلان، التكريس الدستوري للمرصد الوطني للمجتمع المدني على ضوء تعديل 2020 كآلية للارتقاء بدور ومكانة المجتمع المدني، مجلة السياسة العالمية، المجلد05، العدد02، جامعة بومرداس، 2021.
- سليمة قزلان، المكانة الدستورية للمؤسسات الاستشارية على ضوء التعديل الدستوري 2016، حوليات جامعة الجزائر01، المجلد34، العدد04، جامعة الجزائر01، 2020
- سويلم،أميرة. "الديمقراطية التشاركية في الجزائر بعد التعديل الدستوري لعام 2016: دراسة تحليلية". مجلة القانون والعلوم الإنسانية، المجلد 7،العدد 14، 2020، صفحات 33-48.
- عبد الرحمن حمدوش، "المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية التشاركية في الجزائر: دراسة تحليلية"،مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 4، 2019.

- عبد العالي بالة، المجلس الأعلى للشباب- دراسة في التعديل الدستوري 2020 والمرسوم الرئاسي 21-416، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد09، العدد02، جامعة خنشلة، 2022.
- مولود عقبوبي، المجلس الاعلى للشباب كصيغة للمشاركة المجتمعية لصناعة القرار بالجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجاد07، العدد01، جامعة تيسمسيلت، 2022.
- ناوي إكرام، تقييم الديمقراطية التشاركية في دول المغرب العربي"تونس، المغرب، الجزائر" لتعزيز التنمية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد11، العدد01، جامة تلمسان، 2021.
- الهادي، سمير (2016). "الديمقراطية المشاركة في الدول العربية: التحديات والآفاق." مجلة البحوث السياسية والقانونية.
- هشام عبد الكريم، البعد المحلي ومقتضيات تبني النموذج التشاركي للحكم "من الديمقراطية التمثيلية إلى التشاركية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد09، العدد02، جامعة باتنة01، 2020.
- وردية زعروري حدوش، تعليق على المرسوم الرئاسي رقم 21-139 المؤرخ في 12 أفريل 2021 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد16، العدد02، جامعة تيزي وزو، 2021.
- وسيلة غرايسة ووسيلة زيد، الديمقراطية التشاركية كوسيلة لصناعة القرار المحلي في الجزائر "دراسة حالة بلدية الوادي 2016-2020"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة الوادي، الموسم الجامعي 2020-2021.
- صامت أمنة،" تأثير النظام السياسي على طرق وضع الدساتير"، مداخلة ألقيت في إطار الملتقى الدولي التعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء

المتغيرات الدولية الراهنة حالة الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،18.19، ديسمبر 2012،.

- العربي العربي،" التجربة الديمقراطية في الجزائر بين التعديلات الدستورية ورهانات المستقبل"، مداخلة ألقي تفي إطار الملتقى الدول يحولال تعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الدولية الراهنة حالة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 19.18 ديسمبر 2012.

قائمة المصادر باللغة الفرنسية

1-Barber, B. (1984). Strong Democracy: Participatory Politics for a New Age. University of California Press.

2-Hilmer, Jeffrey, "The State of Participatory Democratic Theory", New PoliticalScience, Vol. 32, No. 1, (2010),

3-aragone` s, Enriqueta, and Santiago Sa´nchez-Page´ s, "A theory of participatorydemocracy based on the real case of Porto Alegre", European Economic Review,Vol. 53, (2009.

4-Hayward, Bronwyn, "The greening of participatory democracy: A reconsideration oftheory", Environmental Politics", Vol. 4, No. 4, (1995),Dryzek, J. S. (2010). Foundations and frontiers of deliberative governance.Oxford University Press.

5-Mansbridge, J. (1999). Everyday talk in the deliberative system. In Studies in Public Opinion: Attitudes, Nonattitudes, Measurement Error, and Change Princeton University Press

6-Warren, M. E. (2002). What should we expect from more democracy? A theory of transformative democracy.Political theory, 30

7-S. A. Sheetal and S. Y. Sahni. (2015). "Role of Participatory Democracy in Sustainable Development: An AnalyticalStudy." Indian Journal of Public Administration

8-"Democratic Innovation: Deliberation, Representation and Association"منتأليف، Graham Smith. وهي دراسة شاملة للديمقراطية التشاركية والابتكار الديمقراطي ودوره في تعزيز المشاركة المجتمعية.

9-"Democracy in Practice: Public Participation in Environmental Decisions"منتأليف، David M. Konisky. يدراسة حول الديمقراطية التشاركية في العالم ودورها في تحسين الحوكمة عزيز الشفافية و المساءلة.

10- "Participatory Democracy in Action: Case Studies from Around the World"منتأليف، Carole Patemanو Irene van Staveren. و يدراسة حول الديمقراطية التشاركية في العالم ودورها في تحسين الحوكمة عزيز الشفافية و المساءلة.

11- Community-Based Participatory Research for Health: Advancing Social and Health Equity"من تأليف، Nina Wallersteinو Meredith Minkler. وهي دراسة حول البحث التشاركي المجتمعي في مجال الصحة ودوره في تعزيز المشاركة المجتمعية وتحسين العدالة الاجتماعية.

الفهرس

الفهرس

مقدمة	أ–د
الفصل الأول:الإطار المفاهمي للديمقراطية التشاركية على ضوء التعديل الدستوري 2020	06
المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية	06
المطلب الأول: نشأة الديمقراطية التشاركية	07
الفرع الأول: الديمقراطية التشاركية في العهد القديم	07
الفرع الثاني: الديمقراطية التشاركية في العصر الحديث	08
الفرع الثالث: الديمقراطية التشاركية في الدول العربية	10
المطلب الثاني: تعريف الديمقراطية التشاركية	11
الفرع الأول: المفهوم اللغوي للديمقراطية التشاركية.	12
الفرع الثاني: المدلول الاصطلاحي للديمقراطية التشاركية	13
الفرع الثالث: العلاقة بين الديمقراطية التشاركية و التمثيلية	14
المطلب الثالث: تكريس الديمقراطية التشاركية	17
الفرع الأول: إنشاء الأطر القانونية للمشاركة	18
الفرع الثاني: بناء المؤسسات التشاركية	19
الفرع الثالث: تمكين المجموعات المهمشة من المشاركة	19
المبحث الثاني: الديمقراطية التشاركية في ظل الدساتير الجزائرية	20
المطلب الأول: الديمقراطية التشاركة في ظل الأحادية الحزبية	21
الفرع الأول: تكريس الديمقراطية التشاركية في دستور 1963	21
الفرع الثاني: تكريس الديمقراطية التشاركية في دستور 1976	22
المطلب الثاني: الديمقراطية التشاركية في ظل التعددية الحزبية	25
الفرع الأوّل: تكريس الديمقراطية التشاركية في دستور 1989	25
الفرع الثاني: تكريس الديمقراطية التشاركية على ضوء التعديلات الدستورية	27
المطلب الثالث: الهيئات المساعدة للديمقراطية التشاركية	31
الفرع الأول: الديمقراطية التشاركية و دور المجتمع المدني	32

الفرع الثاني: الديمقراطية التشاركية و الجماعات المحلية	33
ملخص الفصل الأول	36
الفصل الثاني: نطاق وآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية على ضوء التعديل الدستوري 2020	38
المبحث الأول: نطاق ممارسة الديمقراطية التشاركية على ضوء التعديل الدستوري 2020.	38
المطلب الأول: التكريس الدستوري لليمقراطية التشاركية على ضوء التعديل الدستوري 2020	38
المطلب الثاني: علاقة الديمقراطية التشاركية بالديمقراطية التمثيلية تناقض أم تكامل	42
المطلب الثالث: تعزيز الديمقراطية التشاركية للنظام الإداري المركزي.	45
المبحث الثاني: آليات تجسيد الدييمقراطية التشاركية على ضوء التعدييل الدستوري 2020	47
المطلب الأول: المجلسس الأعلى للشباب كآلية للتجسيد الدييمقراطية التشاركية	47
الفرع الأول: تكريس المجلس الأعلى للشباب على ضوء التعديل الدستوري 2020	47
الفرع الثاني: نطاق ومشاركة المجلس الأعلى للشباب	48
المطللب الثاني: المرصد الوطني للمجتمع المدني كلية لتجسيد الديمقراطية التشاركية	49
الفرع الأول: تكرريس المرصد الوطني للمجتمع المدني على ضوء اللتعديل الدستوري 2020	49
الفرع الثاني: نطاق ومشاركة المرصد الوطني للمجتمع المدني	50
ملخص الفصل الثاني	53
الخاتمة	55
قائمة المصادر والمراجع	58
الفهرس	66

الملخص:

آليات الديمقراطية التشاركية في ظل التعديل الدستوري تشير إلى الآليات والممارسات التي تهدف إلى تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية وضمان تمثيلهم الفعّال في العملية الديمقراطية. تعتبر هذه الآليات جزءًا من التحول الحديث في المفهوم التقليدي للديمقراطية، حيث يتم تعزيز دور المواطن وتحقيق التوازن بين الحكومة والشعب.

تشمل آليات الديمقراطية التشاركية عدة جوانب ومبادئ، بما في ذلك الاستشارة والمشاركة العامة،اللجان المجتمعية،التشريع التشاركي.

الكلمات المفتاحية: أليات ،الديمقراطية التشاركية ،التعديل الدستوري.

Sommaire

The mechanisms of participatory democracy in the context of constitutional amendment refer to the mechanisms and practices aimed at enhancing citizen participation in political decision-making and ensuring their effective representation in the democratic process. These mechanisms are part of the modern transformation of the traditional concept of democracy, where the role of the citizen is enhanced, and a balance is achieved between the government and the people.

The mechanisms of participatory democracy encompass several aspects and principles, including public consultation and participation, community committees, and participatory legislation.

key words: Mechanisms, Participatory democracy, Constitutional amendment.